الاستدلال بالأَوْلى عند ابن يعيش

دراسة نحوية في شرحه على المفصل

د: سامح إبراهيم الصباغ

مدرس اللغويات في جامعة الأزهر

كلية اللغة العربية بإيتاي البارود

(العدد الخامس والثلاثون)

(الإصدار الأول)

(١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م)

الاستدلال بالأوْلى عند ابن يعيش دراسة نحوية في شرحه على المفصل.

سامح إبراهيم الصباغ

قسم اللغويات، كلية اللغة العربية، إيتاي البارود، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية

البريد الالكتروني: S.elsabagh.2034@azhar.edu.eg

ملخص البحث: يهدف البحث إلى تحديد مفهوم الاستدلال بالأَوْلى، وبيان الفرق بين الاستدلال بالأَوْلى وقياس الأَوْلى الذي ذكره السيوطي، كما يهدف إلى بيان الاعتداد بالأَوْلى دليلًا من أدلة النحو القياسية، والكشف عن صور استدلال ابن يعيش بالأَوْلى، وبيان العلل التي بنى عليها ابن يعيش استدلاله بالأَوْلى، وتوضيح دور ابن يعيش في استدلاله بالأَوْلى بين الاجتهاد والتقليد، ويعد الاستدلال بالأَوْلى دليلًا من أدلة النحو القياسية، له ما يميزه عن غيره من صور القياس؛ إذ يثبت حكم المقيس عليه للمقيس، مع جعل المقيس أَوْلى بالحكم؛ لتضمنه علة الحكم في المقيس عليه وزيادة. وقد استدل به ابن يعيش في شرحه على المفصل، في مسائل نحوية متعددة، وقد تنوعت صور الاستدلال بالأَوْلى عند ابن يعيش، فكثيرًا ما يستدل به لتأييد رأيه، وقد يستدل به لإبطال رأي مخالفه، وقد يستدل به لتأصيل استعمال لغوي من جهة القياس، وقد يستدل به تأييدًا لرأي غيره، مع أنه عنده مرجوح، وقد يورد استدلال غيره بالأَوْلى ليبطله؛ وعليه فالهدف من هذا البحث هو دراسة الاستدلال بالأَوْلى دراسة نظرية للتعريف به، وبيان الاعتداد به دليلًا من أدلة النحو، مع التطبيق على مسائل النحو عند ابن يعيش، في شرحه على المفصل؛ لبيان طريقته في الاستدلال بالأَوْلى.

الكلمات المفتاحية: الاستدلال، الأَوْلى، ابن يعيش، النحو، المفصل.

Inference in the first place according to Ibn Yaish, a grammatical study in his explanation of the joint.

Sameh Ibrahim Al-Sabbagh
Department of Linguistics, Faculty of Arabic Language, Itay El-Baroud, Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt
Email: S.elsabagh.2034@azhar.edu.eg

Abstract: The research aims to define the concept of inference with a first, and to explain the difference between inference with a first and the measurement of a first mentioned by Al-Suyuti. He lives his inference with the first, and to clarify the role of Ibn Yaish in his inference with the priority between ijtihad and imitation, and inference with the first is one of the standard grammar evidence, which has what distinguishes it from other forms of measurement; It proves the rule of the measurer on it for the measurer, while making the measurer more appropriate to judge; To include the bug of the judgment in the measure and increase it. Ibn Yaish inferred it in his explanation of the Mufassal, in several grammatical issues, and the forms of inference varied with Ibn Yaish, so he often infers it to support his opinion, and it may be inferred to invalidate a opposing opinion, and it may be inferred to root a linguistic use in terms of analogy, and it may be inferred It is in support of the opinion of others, even though it is in his opinion that it is preferred, and it may be mentioned that someone else's reasoning is more preferable to invalidate it; Accordingly, the aim of this research is to study inference rather than a theoretical study to define it, and to show its reliance on one of the grammar evidence, with the application to the grammar issues of Ibn Yaish, in his explanation on the detailed; To show his method of inference first.

Keywords: Inference, The first, Ibn Yaish, The grammar, The joint.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء، وإمام المرسلين، ورحمة الله للعالمين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد بذل النحويون جهودًا مباركة في بيان أصول النحو وأدلته التي يُعتمد عليها في تقرير القواعد النحوية وإثباتها، ويعد الاستدلال بالأَوْلى دليلًا من أدلة النحو القياسية، وهو دليل له ما يميزه عن غيره من صور القياس؛ إذ يثبت للمقيس حكم المقيس عليه، مع جعل المقيس أَوْلى بالحكم؛ لتضمنه علة الحكم في المقيس عليه وزيادة.

وقد احتج به ابن يعيش في شرح المفصل، في مسائل نحوية متعددة، وتنوعت صور استدلاله بالأَوْلى فيها؛ فقصدت في هذا البحث دراسة الاستدلال بالأَوْلى دراسة نظرية للتعريف به وتوضيحه، وبيان الاعتداد به دليلًا من أدلة النحو، مع التطبيق على مسائل النحو عند ابن يعيش في شرحه على المفصل؛ لبيان طريقته في الاستدلال بالأَوْلى.

أسباب اختيار الموضوع:

١- عدم وجود دراسات سابقة -فيما أعلم- عن الاستدلال بالأَوْلى، عند ابن يعيش أو غيره.

٢- أن الاستدلال بالأَوْلى دليل فرعي من أدلة القياس، له ما يميزه عن غيره من صور القياس.

٣- أن كتب أصول النحو في تناولها للاستدلال بالأَوْلى اكتفت بالإشارة إليه إشارة تنظيرية موجزة؛ فكانت الحاجة ماسة إلى توضيحه، وبيان طريقة الاحتجاج به في إثبات الحكم النحوي، بصورة تطبيقية مفصلة، لا تنظيرية موجزة كما في كتب أصول النحو.

٤- كان شرح المفصل لابن يعيش هو النموذج التطبيقي الذي اخترته لدراسة الاستدلال بالأَوْلى؛ نظرًا لاشتماله على كثير من مسائل الاستدلال

بالأَوْلى نحوًا وصرفًا، وقد اقتصرت على مسائل النحو فقط؛ لأنها كافية لتحقيق الغرض، وخشية إطالة البحث.

٥- تسليط الضوء على الجانب الأصولي عند ابن يعيش، من خلال دراسة استدلاله بالأَوْلى في شرحه على المفصل.

مشكلة البحث وأسئلته:

المشكلة الرئيسة لهذا البحث هي الكشف عن طريقة استدلال ابن يعيش بالأَوْلى في كتابه شرح المفصل، ويتفرع عن هذه المشكلة الرئيسة الأسئلة الآتية:

١- ما المقصود بالاستدلال بالأَوْلى؟

٢- ما الفرق بين الاستدلال بالأَوْلى وما سماه السيوطي قياس الأَوْلى؟

٣- ما الذي يميز الاستدلال بالأَوْلى عن غيره من صور القياس؟

٤- ما صور استدلال ابن يعيش بالأَوْلى؟

٥- ما العلل التي بنى عليها ابن يعيش استدلاله بالأَوْلى؟

٦- ما دور ابن يعيش في الاستدلال بالأَوْلى؟ هل كان مجتهدًا في استدلاله بالأَوْلى؟ أو كان تابعًا مقلدًا؟

أهداف البحث:

١- تحديد مفهوم الاستدلال بالأَوْلى.

٢- بيان الفرق بين الاستدلال بالأَوْلى وقياس الأَوْلى الذي ذكره السيوطي.

٣- بيان الاعتداد بالأَوْلى دليلًا من أدلة النحو القياسية.

٤- الكشف عن صور استدلال ابن يعيش بالأَوْلى.

٥- بيان العلل التي بنى عليها ابن يعيش استدلاله بالأَوْلى.

٦- توضيح دور ابن يعيش في استدلاله بالأَوْلى بين الاجتهاد والتقليد.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث فيما يأتي:

١- أنه يمثل دراسة لدليل من أدلة النحو القياسية (الاستدلال بالأَوْلى) دراسة تطبيقية مفصلة، لا تنظيرية موجزة كما في كتب أصول النحو.
٢- أنه يعد إضافة إلى الدراسات النحوية الأصولية، يفيد منها الباحثون في ميدان أصول النحو وأدلته المختلفة.
٣- كما أنه يعد إضافة إلى الدراسات النحوية المتعلقة بابن يعيش، خاصة فيما يتعلق بالجانب الأصولي عنده.

منهج البحث:

اتبعت في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، فأنقل كلام ابن يعيش في المسألة، ثم أبدأ بوصفه وتحليله؛ لبيان وجه استدلاله بالأَوْلى، وتحديد العلة التي بنى عليها هذا الاستدلال، مع بيان دوره في هذا الاستدلال بين الاجتهاد والتقليد، وإن بدا لي عدم صحة استدلاله بالأَوْلى بينت ذلك مؤيدًا رأيي بالأدلة.

حدود البحث:

يدور هذا البحث في إطار محدد، وهو دراسة الاستدلال بالأَوْلى في مسائل النحو، عند ابن يعيش، في كتابه شرح المفصل.

خطة البحث:

اقتضت دراسة هذا الموضوع أن يقسم البحث فيه مبحثين، تسبقهما مقدمة، وتمهيد، وتعقبهما الخاتمة، والمراجع، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها أسباب اختيار الموضوع، ومشكلة البحث وأسئلته الفرعية، وأهدافه، وأهميته، ومنهجه، وحدوده، وخطته.

التمهيد: وفيه ترجمة موجزة لابن يعيش.

المبحث الأول: الدراسة النظرية، وفيها ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الاستدلال بالأَوْلى في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني: الفرق بين الاستدلال بالأَوْلى وما سماه السيوطي قياس الأَوْلى.

المطلب الثالث: الاعتداد بالأَوْلى دليلًا من أدلة النحو القياسية.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية، وتشتمل على دراسة مسائل الاستدلال بالأَوْلى في شرح المفصل لابن يعيش، وفيها خمسة مطالب:

المطلب الأول: استدلال ابن يعيش بالأَوْلى لتأييد رأيه.

المطلب الثاني: استدلال ابن يعيش بالأَوْلى لإبطال رأي مخالفه.

المطلب الثالث: استدلال ابن يعيش بالأَوْلى لتأصيل استعمال لغوي من جهة القياس.

المطلب الرابع: استدلال ابن يعيش بالأَوْلى تأييدًا لرأي غيره، مع أنه عنده مرجوح.

المطلب الخامس: إبطال ابن يعيش استدلال غيره بالأَوْلى.

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج والتوصيات.

المراجع.

وقد اقتضى البحث أن يكون تناولي لمسائله وفق الآتي:

١- ترتيب المسائل في كل مطلب بترتيب ألفية ابن مالك لشهرتها.

٢- وضع عنوان مناسب للمسألة.

٣- التمهيد لكل مسألة بذكر القاعدة النحوية التي تتصل بها.

٤- نقل نص ابن يعيش المتضمن استدلاله بالأَوْلى.

٥- تحليل نص ابن يعيش لتوجيه استدلاله بالأَوْلى.

٦- بيان العلة التي بنى عليها ابن يعيش استدلاله بالأَوْلى.

٧- بيان دور ابن يعيش في استدلاله بالأَوْلى؛ لبيان مدى اجتهاده في هذا الاستدلال ومدى تقليده.

٨- تخريج الشواهد بأنواعها المختلفة من مظانها.

تمهيد

ترجمة ابن يعيش

اسمه، ولقبه، وكنيته:[١]

هو يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا بن محمد بن محمد بن علي بن المفضل بن عبد الكريم بن محمد بن يحيى بن حيّان القاضي بن بشر بن حيان الأسدي، الموصلي الأصل، الحلبي المولد والمنشأ. وكان يلقب موفق الدين، وكنيته: أبو البقاء.

وكان يعرف بابن الصائغ، وخالف السيوطي في ذلك قائلًا: ((وكان يعرف بابن الصانع، بصاد مهملة ونون.))[٢]

مولده:[٣]

ولد بحلب، في الثالث من شهر رمضان، عام ثلاثة وخمسين وخمسمائة.

حياته العلمية:[٤]

نشأ ابن يعيش حريصًا على طلب العلم، وتحصيله من كبار العلماء، فقد رحل من حلب في صدر عمره إلى بغداد قاصدًا ابن الأنباري، لكن لما وصل إلى الموصل بلغه خبر وفاته، فأقام في الموصل مدة قصيرة سمع بها الحديث، ثم رجع إلى حلب، واشتغل بالتدريس بها، حتى وافته المنية، وقد انتفع به خلق كثير.

---

(١) ينظر: إنباه الرواة ٤٥/٤، ووفيات الأعيان ٤٦/٧، والمختصر في أخبار البشر ١٧٤/٣، وبغية الوعاة ٣٥١/٢، والأعلام ٢٠٦/٨.

(٢) بغية الوعاة ٣٥١/٢.

(٣) ينظر: إنباه الرواة ٥٠/٤، ووفيات الأعيان ٥٢/٧، والمختصر في أخبار البشر ١٧٥/٣، وبغية الوعاة ٣٥١/٢، وشذرات الذهب ٣٩٥/٧.

(٤) ينظر: إنباه الرواة ٥٠/٤، ووفيات الأعيان ٤٧/٧، وبغية الوعاة ٣٥١/٢.

شيوخه:[١]

قرأ ابن يعيش النحو على أبي السخاء فتيان الحلبي، وأبي العباس المغربي النيروزي، وسمع الحديث على أبي الفضل عبد الله بن أحمد الخطيب الطوسي بالموصل، وعلى أبي محمد بن عبد الله بن عمر بن سويدة التكريتي، وبحلب من أبي الفرج يحيى بن محمود الثقفي، والقاضي أبي الحسن أحمد بن محمد بن الطرسوسي، وخالد بن محمد بن نصر بن صغير القيسراني، وأبي سعد بن أبي عصرون، وبدمشق على تاج الدين الكندي.

تلاميذه:[٢]

تصدر ابن يعيش بحلب للتدريس زمنًا طويلًا، فشاع ذكره، وكثر طلابه، وتخرج به خلق كثير من أهل حلب وغيرها، حتى إن الرؤساء الذين كانوا بحلب ذلك الزمان كانوا تلامذته.

أقوال العلماء فيه:

كان ابن يعيش ذا مكانة علمية سامقة؛ لذا أكثر العلماء والمترجمون له من الثناء عليه، بوصفه من كبار أئمة النحو والتصريف.

قال القفطي: ((لو أنصفته ما أجريته في حلبة النحاة، ولولا أن النحو قنطرة الآداب لنزهته عن مشاركة من قصده ونحاه، فإنني إن وصفته بالنحو فهو أديب، أو بالبلاغة فهو خطيب، أو بالعدالة فهو أبو ذرّها، أو بالمعاني فهو مكنون درّها، أو بجميع الفضائل وجمعها فهو حالب درّها، إمام إذا قاس قطع، وإذا تربّع ربع الأدب برع، وإن سئل بيّن المشكل، وإن استفسر فصّل المجمل.))[٣]

---

(١) ينظر: وفيات الأعيان ٤٧/٧، والعبر في خبر من غبر ٢٤٩/٣، وبغية الوعاة ٣٥١/٢، وشذرات الذهب ٣٩٥/٧.

(٢) ينظر: وفيات الأعيان ٥٢/٧، والعبر في خبر من غبر ٢٤٩/٣، وبغية الوعاة ٣٥١/٢، وشذرات الذهب ٣٩٥/٧.

(٣) إنباه الرواة ٤٥/٤، ٤٦.

وقال ابن خلكان: ((وكان فاضلًا ماهرًا في النحو والتصريف.))[١]

وقال أيضًا: ((وكان حسن التفهيم، لطيف الكلام، طويل الروح على المبتدئ والمنتهي، وكان خفيف الروح، ظريف الشمائل، كثير المجون، مع سكينة ووقار.))[٢]

وقال الملك المؤيد أبو الفداء: ((وانتهى إليه معرفة العربية ببلده.))[٣]

وقال السيوطي: ((وكان من كبار أئمة العربية، ماهرًا في النحو والتصريف.))[٤]

مؤلفاته:

١- شرح المفصل للزمخشري.

٢- شرح التصريف الملوكي لابن جني.

٣- أجوبة على مسائل نحوية لأبي نصر الدمشقي.[٥]

٤- تفسير المنتهى من بيان إعراب القرآن.[٦]

٥- كتاب في القراءات.[٧]

وفاته:[٨]

توفي ابن يعيش بحلب في الخامس والعشرين من جمادى الأولى، عام ثلاثة وأربعين وستمائة، ودفن بتربته بالمقام المنسوب إلى إبراهيم الخليل، عليه السلام.

---

(١) وفيات الأعيان ٤٧/٧.

(٢) وفيات الأعيان ٤٨/٧.

(٣) العبر في خبر من غبر ٢٤٩/٣.

(٤) بغية الوعاة ٣٥١/٢.

(٥) ينظر تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٢٧٥/٥.

(٦) ينظر تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٢٧٥/٥.

(٧) ينظر معجم المؤلفين ٢٥٦/١٣.

(٨) ينظر: وفيات الأعيان ٥٣/٧، والمختصر في أخبار البشر ١٧٤/٣، والعبر في خبر من غبر ٢٤٩/٣، وبغية الوعاة ٣٥٢/٢، وشذرات الذهب ٣٩٥/٧، والأعلام ٢٠٦/٨.

المبحث الأول

الدراسة النظرية

المطلب الأول

تعريف الاستدلال بالأوْلى في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني

الفرق بين الاستدلال بالأوْلى وما سماه السيوطي قياس الأوْلى

المطلب الثالث

الاعتداد بالأوْلى دليلًا من أدلة النحو القياسية.

المطلب الأول

تعريف الاستدلال بالأَوْلى

أولاً: تعريف (الأَوْلى) في اللغة:

(الأَوْلى) في اللغة: اسم تفضيل من (وَلِي)، أو (وَلَى)، والأكثر (وَلِي) بكسر اللام، والمصدر (وَلْيٌ)، وقد استعمل (الأَوْلى) في اللغة بمعنى الأقرب، والأجدر، والأحق.

قال ابن فارس: ((وَلِيَ): الواو واللام والياء: أصل صحيح يدل على قرب، من ذلك الوَلْي: القرب، يقال: تباعد بعد وَلْي، أي قرب، وجلس مما يليني، أي يقاربني...، وفلان أَوْلى بكذا، أي أحرى به وأجدر.))[١]

وقال أيضًا: ((وَلِي: الوَلْي: القرب، يقال: تباعدنا بعد وَلْي، وجلست مما يليه، أي: مما يقاربه ...، وتقول: فلان أَوْلى بكذا، أي: أحرى به وأجدر.)) [٢]

وقال الجوهري: ((وفلان أَوْلى بكذا، أي أحرى به وأجدر، يقال: هو الأَوْلى، وهم الأوالِي والأوْلَوْن، مثال: الأعلى والأعالِي والأعلَوْن، وتقول في المرأة: هي الوُلْيَا، وهما الوُلْيَيَان، وهنّ الوُلَى، وإن شئت الوُلْيَيَات، مثل: الكُبْرى، والكُبْريان، والكُبَر، والكُبْريات.)) [٣]

وقال ابن منظور: ((وفلان أوْلى بكذا، أي أحرى به وأجدر، يقال: هو الأَوْلى، وهم الأَوَالِي والأوْلَوْن، على مثال: الأعلى والأعالِي والأعلَوْن، وتقول في المرأة: هي الوُلْيَا، وهما الوُلْيَيَان، وهنّ الوُلَى، وإن شئت الوُلْيَيَات، مثل: الكُبْرى، والكُبْريان، والكُبَر، والكُبْريات.))[٤]

---

(١) مقاييس اللغة، (ولي)، ١٤١/٦.

(٢) مجمل اللغة، (ولي)، ٩٣٦.

(٣) الصحاح، (ولي)، ٢٥٣١/٦.

(٤) لسان العرب، (ولي)، ٤٠٨/١٥.

وقال الفيومي: ((ول ي): الْوَلْيُ مثل فَلْس: القرب، وفي الفعل لغتان: أكثرهما وَلِيَهُ يَلِيهِ بكسرتين، والثانية من باب وَعَدَ، وهي قليلة الاستعمال... وفلان أَوْلَى بكذا، أي أحق به.))(١)

وهذه المعاني اللغوية يمكن الجمع بينها؛ لأنها مترابطة ومتلازمة تلازم السبب والمسبب، فالأَوْلى بالشيء أحق به وأجدر وأحرى؛ بسبب قربه منه، وهذا يتحقق في الاستدلال بالأَوْلى في النحو، فالأَوْلى بالحكم هو الأحق به والأحرى والأجدر؛ لقربه منه، عن طريق تضَمُّنه عِلَلًا للحكم أكثر من غيره، وسيأتي بيان ذلك في التعريف الاصطلاحي للاستدلال بالأَوْلى.

ثانياً: تعريف الاستدلال بالأَوْلى في الاصطلاح:

عرف ابن الأنباري الاستدلال بالأَوْلى بقوله: ((وأما الاستدلال بالأَوْلى فهو أن يبين في الفرع المعنى الذي تعلق به الحكم في الأصل وزيادة.))(٢)

وهذا يعني حمل الفرع على الأصل، ثم يكون الفرع أَوْلى بالحكم؛ لأنه تضمن علة الحكم الثابتة في الأصل، وتضمن -أيضًا- علة أخرى ليست موجودة في الأصل، وبهذه الزيادة يكون أَوْلى بالحكم.

ومثّل ابن الأنباري لذلك بقوله: ((وذلك مثل أن يدل على بناء أسماء الإشارة، و(ما) التعجبية، فيقول: أجمعنا على أن الاسم يبنى إذا تضمن معنى حرف منطوق به، وإذا بني الاسم لتضمن معنى حرف منطوق به؛ فلأن تبنى أسماء الإشارة، و(ما) التعجبية -لتضمن حرف غير منطوق به- كان ذلك من طريق الأولى. وبيان ذلك هو أن الحرف إذا كان منطوقًا به أمكن أن يستغنى به عن الاسم، ألا ترى أن همزة الاستفهام التي بنيت (أين، وكيف، ومتى، وما أشبهها) لتضمنها معناها، قد كان يمكن أن يستغنى بها عنها وإن أفضى إلى تكرار الاستفهام، وأما إذا لم يكن الحرف منطوقًا به فإنه لا يمكن أن يستغنى

(١) المصباح المنير، (ولي)، ٢/ ٦٧٢.
(٢) لمع الأدلة ١٣١.

به عن الاسم بحال من الأحوال، وإذا بني الاسم لتضمنه معنى الحرف وقيامه مقامه على طريق الجواز؛ فلأن يبنى لذلك على طريق الوجوب، كان ذلك من طريق الأولى.))[1]

فالأسماء المبينة –لشبهها في المعنى بحرف مقدر– فرع على الأسماء المبنية لشبهها في المعنى بحرف موجود، وعلة البناء فيهما واحدة، وهي مشابهة الحرف في المعنى؛ فاستحق الفرع بهذه العلة حكم الأصل، وهو البناء، ثم تضمن الفرع علة أخرى ليست موجودة في الأصل، وهي أن الأصل يمكن الاستغناء عنه؛ لوجود حرف يقوم مقامه، أما الفرع فلا يمكن الاستغناء عنه؛ لعدم وجود حرف يقوم مقامه، وبهذه العلة الزائدة استحق الفرع أن يكون أَوْلى بالحكم، وهو البناء.

وأرى أن الاستدلال بالأَوْلى ليس مقصورًا على ما ذكره ابن الأنباري من حمل الفرع على الأصل، بل قد يكون في حمل الفرع على الأصل، وقد يكون في حمل الأصل على الفرع، وقد يكون بين أمرين ليس فيهما أصل وفرع، كما سيظهر من دراسة مسائل البحث، وهذا ما رجحه د:محمد خير الحلواني حيث قال: ((وحدُّه أن ظاهرة ما تكون في الفروع أو فيما يشبهها، وتؤدي إلى حكم إعرابي أو صرفي، وحينئذ يكون من الأَوْلى أن يصدق هذا الحكم في الأصل؛ لأن الفرع دونه، ولأن الظاهرة فيه أقوى، على أن الأمر لا يقف عند التماس الحكم في الفرع، بل قد تكون المسألة خالية من الأصالة والفرعية، ويطبق فيها هذا الأسلوب الاستدلالي بشكل واضح.))[2]

فالظاهر من هذا التعريف: أن الاستدلال بالأَوْلى يكون بحمل الأصل على الفرع مع جعل الأصل أَوْلى بالحكم من الفرع، على العكس مما ذهب إليه ابن الأنباري.

---

(١) المرجع السابق ١٣١، ١٢٣.

(٢) أصول النحو العربي للدكتور محمد خير الحلواني ١٢٢.

وقد مثّل د:الحلواني لهذا الاستدلال بالعلم الممنوع من الصرف لوجود علتين، نحو: عثمان، ففيه العلمية وزيادة الألف والنون، أما نحو: تغلب، فممنوع من الصرف؛ لوجود ثلاث علل: العلمية، والتأنيث؛ لأن تغلب اسم قبيلة، ووزن الفعل، فإذا منع عثمان من الصرف لوجود علتين كان امتناع تغلب منه أولى وأجدر؛ لوجود ثلاث علل.

ويتضح من هذا المثال أن الاستدلال بالأَوْلى ليس مقصورًا على حمل الفرع على الأصل كما قال ابن الأنباري. وهو أيضًا ليس مقصورًا على حمل الأصل على الفرع كما ظهر من تعريف د:الحلواني.

وبناء على ما سبق؛ أرى أن يكون التعريف الراجح للاستدلال بالأَوْلى هو: إثبات حكم المقيس عليه للمقيس، مع جعل المقيس أَوْلى بالحكم؛ لتضمنه علة حكم المقيس عليه وزيادة.

فهذا التعريف أجمع من تعريف ابن الأنباري، وتعريف د:الحلواني؛ فبه يتحقق الاستدلال بالأَوْلى في حمل الفرع على الأصل، وفي حمل الأصل على الفرع، وفيما ليس فيه أصل وفرع، وهذا ما يؤكده هذا البحث –إن شاء الله– من خلال دراسة مسائله.

المطلب الثاني

الفرق بين الاستدلال بالأَوْلى وما سماه السيوطي قياس الأَوْلى

بعد أن ذكر السيوطي أصول النحو التي هي أدلته الكلية: (السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال)، جعل الكتاب الخامس في كتابه الاقتراح بعنوان: (في أدلة شتى)[1] جمع فيه أدلة غير الأدلة الأصول، منها: الاستدلال بالعكس، والاستدلال ببيان العلة، وغيرهما، ولم يذكر الاستدلال بالأَوْلى ضمن هذه الأدلة، ولكنه في حديثه عن أنواع القياس سمّى النوع الثاني منه –وهو حمل الأصل على الفرع– بقياس الأَوْلى، فهل قياس الأَوْلى عنده هو الاستدلال بالأَوْلى؟

قال السيوطي: ((القياس في العربية على أربعة أقسام: حمل فرع على أصل، حمل أصل على فرع، حمل نظير على نظير، حمل ضد على ضد، وينبغي أن يسمى الأول والثالث: قياس المساوي، والثاني: قياس الأَوْلى والرابع: قياس الأدون ...، ومن أمثلة الثاني: إعلال المصدر لإعلال فعله، وتصحيحه لصحته، كـ: قمت قيامًا، وقاومت قِوامًا.)) [2]

وكلام السيوطي هذا عن قياس الأَوْلى يخالف تعريف ابن الأنباري للاستدلال بالأَوْلى من ثلاث جهات:

الجهة الأولى: أن ابن الأنباري خص الاستدلال بالأَوْلى بحمل الفرع على الأصل، أما السيوطي فخص قياس الأَوْلى بحمل الأصل على الفرع.

الجهة الثانية: أن ابن الأنباري صرح بضرورة وجود علة للأولوية، وهي تضمُّن الفرع (المقيس) علة حكم الأصل (المقيس عليه) وزيادة، أما السيوطي فلم يشر إلى ذلك، بل إن المثال الذي مثّل به: (قام قيامًا) لا نرى فيه أن علة المقيس (قيام) موجودة في المقيس عليه (قام)؛ لأن علة القلب في (قام)

(١) الاقتراح ٣٥٩.

(٢) المرجع السابق ١٩٢، ١٩٣.

مختلفة عن علة القلب في (قيام)، فعلة القلب في (قام) هي تحرك الواو وانفتاح ما قبلها، وعلة القلب في (قيام) هي وقوع الواو عينًا لمصدر أعلت في فعله، وقبلها كسرة، وبعدها ألف، وكذلك نوع الإعلال في (قيام) مختلف عن نوع الإعلال في (قام)، ففي (قام) قلبت الواو ألفًا، وفي (قيام) قلبت الواو ياء.

الجهة الثالثة: أن الاستدلال بالأَوْلى يعني أن المقيس أوْلى بالحكم من المقيس عليه، وليس هذا حاصلًا فيما ذكره السيوطي، فما ذكره السيوطي من حمل الأصل على الفرع يثبت الحكم للأصل فقط، ولا يترتب عليه أولوية؛ بدليل أنه لم يقل أحد إن المصدر (القيام) –وهو الأصل– أوْلى بالإعلال من الفعل (قام)، بل هو تابع للفعل صحة وإعلالا.

وعلى هذا فما سماه السيوطي بقياس الأَوْلى ليس هو المقصود بالاستدلال بالأَوْلى الذي ذكره ابن الأنباري.

المطلب الثالث

الاعتداد بالأَوْلى دليلًا من أدلة النحو القياسية

أصول النحو: هي أدلته الكلية التي تُستنبط بها أحكامه، وقد نقل السيوطي عن ابن جني أن أصول النحو ثلاثة: سماع، وقياس، وإجماع.(١)

وأصول النحو عند ابن الأنباري ثلاثة: سماع، وقياس، واستصحاب حال.

قال ابن الأنباري: ((وأدلة صناعة الإعراب ثلاثة: نقل، وقياس، واستصحاب حال.))(٢)

فزاد ابن الأنباري استصحاب الحال بدلاً من الإجماع.

وقد جمع السيوطي بين كلام ابن جني وكلام ابن الأنباري، فأصول النحو عنده أربعة: سماع، وإجماع، وقياس، واستصحاب حال.

قال السيوطي: ((وقد تحصل مما ذكراه أربعة، وقد عقدت لها أربعة كتب.))(٣)

وهناك أدلة أخرى غير هده الأدلة الأصول، ذكرها السيوطي، وعقد لها الكتاب الخامس في الاقتراح بعنوان: (في أدلة شتى) (٤)، فأضاف أدلة أخرى، كالاستدلال بالعكس، وبيان العلة، وعدم النظير، والاستحسان، والاستقراء، وغير ذلك، ولكنه لم يذكر ضمن هذه الأدلة الاستدلال بالأَوْلى.

لكن ابن الأنباري في كتابه (لمع الأدلة) ذكر أدلة أخرى ألحقها بالقياس، فهي أدلة فرعية للقياس، وذكر منها الاستدلال بالأَوْلى.(٥)

---

(١) ينظر الاقتراح ٢٦.

(٢) الإغراب فى جدل الإعراب ٤٥، وينظر لمع الأدلة ٨١.

(٣) الاقتراح ٢٦.

(٤) المرجع السابق ٣٥٩.

(٥) ينظر لمع الأدلة ١٢٧.

قال ابن الأنباري: ((الفصل الرابع والعشرون: في ذكر ما يلحق بالقياس من وجوه الاستدلال. اعلم أن أنواع الاستدلال كثيرة، تخرج عن حد الحصر، وأنا أذكر ما يكثر التمسك به، وجملته أن الاستدلال قد يكون بالتقسيم، وقد يكون بالأَوْلى، وقد يكون ببيان العلة، وقد يكون بالأصول.))[1]

وعلى هذا فالاستدلال بالأَوْلى دليل فرعي يرجع إلى القياس، وهو طريقة من طرائق إثبات الحكم النحوي، وهذا الدليل صورة من صور القياس المبني على علة، ولكنه قياس له ما يميزه عن صور القياس الأربعة المعروفة التي ذكرها السيوطي: (حمل الأصل على الفرع – حمل الفرع على الأصل – الحمل على النظير – الحمل على النقيض).

وإنما كان صورة خاصة من صور القياس لأمرين:

الأول: أن القياس يثبت فقط حكم المقيس عليه للمقيس، أما الاستدلال بالأَوْلى فيثبت ما أثبته القياس، ويزيد عليه أنه يجعل المقيس أَوْلى بالحكم من المقيس عليه؛ لأن المقيس يتضمن العلة الموجبة لإثبات الحكم في المقيس عليه، وينفرد المقيس بعلة أخرى غير موجودة في المقيس عليه، وهذه العلة الأخرى تجعل المقيس أَوْلى بالحكم من المقيس عليه.

الثاني: أنه لا يرتبط بصورة معينة من صور القياس، فتارة يستدل به على إثبات حكم الأصل للفرع، وتارة أخرى يستدل به على إثبات حكم الفرع للأصل، وتارة ثالثة يستدل به على إثبات حكم أحد الأمرين للآخر دون أصالة وفرعية. وسيتبين هذا –إن شاء الله– من خلال دراسة مسائل البحث.

ولعل هذه الخصوصية في الاستدلال بالأَوْلى هي التي جعلت ابن الأنباري لا يذكره في فصل القياس (الفصل العاشر من لمع الأدلة)[2]، بل أورده في فصل آخر، وجعله طريقة من طرائق الاستدلال القياسي، وذلك في

(١) لمع الأدلة ١٢٧.

(٢) المرجع السابق ٩٣.

الفصل الرابع والعشرين من لمع الأدلة، بعنوان: (في ذكر ما يلحق بالقياس من وجوه الاستدلال) قال فيه: ((اعلم أن أنواع الاستدلال كثيرة، تخرج عن حد الحصر، وأنا أذكر ما يكثر التمسك به، وجملته أن الاستدلال قد يكون بالتقسيم، وقد يكون بالأَوْلى، وقد يكون ببيان العلة، وقد يكون بالأصول.))[1]

(١) المرجع السابق ١٢٧.

المبحث الثاني

الدراسة التطبيقية

المطلب الأول

استدلال ابن يعيش بالأوْلى لتأييد رأيه.

المطلب الثاني

استدلال ابن يعيش بالأوْلى لإبطال رأي مخالفه.

المطلب الثالث

استدلال ابن يعيش بالأوْلى لتأصيل استعمال لغوي من جهة القياس.

المطلب الرابع

استدلال ابن يعيش بالأوْلى تأييداً لرأي غيره، مع أنه عنده مرجوح.

المطلب الخامس

إبطال ابن يعيش استدلال غيره بالأوْلى.

المطلب الأول
استدلال ابن يعيش بالأَوْلى لتأييد رأيه
امتناع بناء الماضي على الكسر

المشهور عند النحويين أن الماضي يبنى على الفتح فقط، ظاهرًا أو مقدرًا، أما السكون في حال الاتصال بضمير رفع متحرك فسكون عارض؛ لكراهة توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وكذلك الضم في حال الاتصال بواو الجماعة ضم عارض؛ لمناسبة الواو.

وقيل: إن للماضي ثلاث حالات بناء، فيبنى على الفتح، أو على السكون، أو على الضم.(١)

وعلى كلٍّ فالنحويون كلهم متفقون على عدم بناء الماضي على الكسر، وقد ذهب ابن يعيش إلى أن الماضي مبني على الفتح فقط، ومنع بناءه على الكسر، وأكد ذلك معتمدًا على الاستدلال بالأَوْلى، حيث قال: ((فإن قيل: ولم كانت الحركة فتحة؟ فالجواب أن الغرض بتحركه أن يجعل له مزية على فعل الأمر، وبالفتح تصل إلى هذا الغرض، كما تصل بالضم والكسر، والفتح أخف؛ فوجب استعماله. ووجه ثانٍ: وهو أن الجر لما مُنع من الفعل، وهو كسر عارض، فالكسر اللازم أَوْلى أن يُمنع؛ فلهذا لم يجز أن يبنى على الكسر.))(٢)

فقد منع ابن يعيش بناء الماضي على الكسر مستدلاً بالأَوْلى، ومعتمدًا في استدلاله بالأَوْلى على علة اللازم والعارض، فإذا كان الكسر العارض – بسبب الجر – ممتنعًا في الفعل؛ فامتناع الكسر اللازم في الماضي –بسبب البناء– أَوْلى.

---

(١) ينظر شرح قطر الندى ٢٧.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٠٨.

وابن يعيش في استدلاله بالأَوْلى هنا ليس مجتهدًا ولا منفردًا، بل هو تابع لكل من: ابن الوراق، وابن الأنباري، بل يكاد كلامه يطابق كلام ابن الوراق.

قال ابن الوراق: ((فإن قال قائل: فلم جعلت تلك الحركة الفتحة؟ قيل: لأن الغرض بتحريكه أن تحصل له مزية على فعل الأمر، وبالفتح نصل إلى غرضنا، كما نصل بالضم والكسر، إلا أن الفتح أخف الحركات؛ فوجب استعماله لخفته. ووجه آخر: وهو أن الجر لما منع الفعل، وهو كسر عارض، والكسر اللازم أَوْلى أن يمنع الفعل؛ فلهذا لم يجز أن يبنى على الكسر.))[1]

وقال ابن الأنباري: ((فبطل أن يبنى على الكسر؛ لأن الكسر ثقيل، والفعل ثقيل، والثقيل لا ينبغي أن يبنى على ثقيل، وإذا كان الجر لا يدخله، وهو غير لازم لثقله، فألا يدخله الكسر الذي هو لازم، كان ذلك من طريق الأولى.))[2]

امتناع تصدر (أنّ) المفتوحة الهمزة

تختص (إنّ) مكسورة الهمزة بوقوعها في صدر الجملة، أما (أَنّ) بفتح الهمزة فتكون في تأويل مصدر، ولا تقع في صدر الجملة ولو كانت في موضع مبتدأ، فلا نقول: أَنّك منطلق عندي، على تقدير: انطلاقك عندي، بل يجب تقديم الخبر، وتأخير أنّك، فنقول حينئذ: عندي أنّك منطلق.[3]

---

(١) علل النحو لابن الوراق ١٤٨.

(٢) أسرار العربية لابن الأنباري ٢٢٦.

(٣) وأجاز بعض الكوفيين الابتداء بأنّ، قال أبو حيان: ((وأجاز هشام: إنَّ أنَّ زيدًا منطلق حق، بمعني: إن انطلاق زيد حق... وقال الفراء: لو قال قائل: (أنك قائم يعجبني) جاز أن تقول: إن أنك قائم يعجبني، وهذا بناء من الفراء علي أن (أنّ) يجوز الابتداء بها.)) التذييل والتكميل ١٥٥/٥، وينظر: الجنى الداني ٤٠٩، وتمهيد القواعد ١٣٨٤/٣، وهمع الهوامع ٤٩٣/١.

وقد احتج ابن يعيش على امتناع تصدر (أَنّ) بأمور، منها الاستدلال بالأَوْلى، فقال:

((وقوله: ((لا تصدر بها الجملة)) يريد أنها إذا وقعت مبتدأة فلا بد من تقديم الخبر عليها، ولا تصدر بالمبتدأة على قاعدة المبتدآت، فلا تقول: أنك منطلق عندي، وكذلك لو كانت مفعولة، فإنك لا تقدمها، لا تقول: أنّك منطلق عرفت، تريد: عرفت أنّك منطلق، وإن كان يجوز: انطلاقَك عرفت. وإنما لم تصدر بها الجملة لأمرين: ...، والأمر الآخر: أنها إذا تقدمت كانت مبتدأة، والمبتدأ معرض لدخول (إنّ) عليه، وكان يلزم أن تقول: إنّ أَنّ زيدًا قائم بلغني، فتجمع بين حرفين مؤكدين، وإذا كانوا منعوا من الجمع بين اللام و(إنّ) لكونهما بمعنى واحد وإن اختلف لفظهما؛ فأن يمنعوا الجمع بين (إنّ) و(أنّ) وهما بلفظ واحد، كان ذلك أولى.))[1]

وقال في موضع آخر:

((تقدم الكلام على (أنّ) المفتوحة، وأنها لا تقع أولاً، ولا تكون إلا مبنية على كلام، ولا تدخل (إنّ) المكسورة عليها، وإن كانت في تقدير اسم مفرد؛ لاتفاقهما في المعنى، وهم لا يجمعون بين حرفين بمعنى واحد، فإذا أريد ذلك فصلوا بينهما، فقالوا: إنّ عندنا أنّ زيدًا في الدار، فـ(أنّ) واسمها وخبرها في تأويل اسم (إنّ)، والظرف خبر. وإذا كانوا امتنعوا من الجمع بين اللام و(إنّ) مع تباين لفظيهما؛ فلأن لا يجمعوا بين (إنّ) المكسورة والمفتوحة مع اتحاد اللفظ والمعنى؛ كان ذلك أولى.))[2]

فابن يعيش يعلل لمنع الابتداء بـ(أنّ) المفتوحة بأنها تصير عرضة لدخول (إنّ) المكسورة عليها، ثم يستدل بالأَوْلى على امتناع اجتماع (إنّ)

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤/٥٢٧.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤/٥٤٤، ٥٤٥.

و(أنّ)؛ لأنه إذا امتنع اجتماع (إنّ) واللام لكونهما بمعنى واحد مع اختلاف اللفظين؛ فامتناع اجتماع (إنّ) و(أنّ) وهما بمعنى واحد وبلفظ واحد أوْلى.

وعلة الأولوية ظاهرة؛ لأن علة المنع في (إنّ) واللام متحققة من جهة واحدة، وهي اتفاقهما في المعنى فقط، أما علة المنع في (إنّ) و(أنّ) فمتحققة من جهتين: اللفظ، والمعنى؛ فكان المنع فيهما أوْلى وآكد.

وقد سبق المبرد إلى منع اجتماع (إنّ) و(أنّ) قياسًا على منع اجتماع (إنّ) واللام.

قال المبرد: ((واعلم أنه لا يحسن أن يلي (إنّ) (أنّ)؛ لأن المعنى واحد، كما لا تقول: لئنّ زيدًا منطلق؛ لأن اللام في معنى (إنّ).))(١)

لكن المبرد لم يبين أي الاجتماعين أوْلى بالمنع، وهذا ما انفرد به ابن يعيش.

امتناع إلغاء (ظن) مقدمة متلوة بضمير المصدر

اختلف النحويون في حكم إلغاء (ظن) إذا تقدمت في نحو: ظننت زيدًا منطلقًا، فجمهور البصريين على وجوب الإعمال، ولا يجوز عندهم الإلغاء، وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز الإلغاء، فيقولون: ظننت زيدٌ منطلقٌ، ولكن الإعمال عندهم أحسن.(٢)

وقد أخذ ابن يعيش بمذهب البصريين، فمنع إلغاء (ظن) مقدمة، وجعل امتناع الإلغاء آكد وأوْلى إذا تقدمت (ظن) مؤكدة بضمير مصدرها، نحو: ظننته زيدًا قائمًا، أي: ظننت الظن زيدًا قائمًا، وقد اعتمد ابن يعيش في تأكيد امتناع الإلغاء هنا على الاستدلال بالأَوْلى.

---

(١) المقتضب ٣٤٣/٢.

(٢) ينظر الخلاف في هذه المسألة في: التذييل والتكميل ٥٧/٦، وارتشاف الضرب ٢١٠٨/٤، وتوضيح المقاصد ٥٦٠/١، وأوضح المسالك ٥٦/٢، وشرح قطر الندى ١٧٦، وشرح التصريح على التوضيح ٣٧٥/١، وهمع الهوامع ٥٥٢/١.

قال ابن يعيش: ((ولو قلت: ظننته عبد الله منطلقًا،لم يجز الإلغاء ألبتة؛ لأنك إذا قدمت الفعل على مفعوليه لم يجز الإلغاء، فإذا أُكّد بالمصدر مع ذلك كان إلغاؤه أجدر بالامتناع.))(١)

فابن يعيش يستدل بالأَوْلى على منع إلغاء (ظن) مقدمة متلوة بضمير مصدرها؛ قياسا على منع إلغاء (ظن) مقدمة دون تأكيدها بضمير المصدر؛ لأن الفعل إذا تقدم وحده امتنع إلغاؤه، بناء على مذهبه، ومذهب جمهور البصريين، فإذا تقدم ووليه ضمير المصدر كان امتناع إلغائه أولى؛ لتوكيده بضمير مصدره، فكأن الفعل مكرر، فيصعب إلغاؤه مع توكيده وتكريره.

والعلة في الأولوية هنا اجتماع سببين لمنع الإلغاء، وهما: تقدم الفعل مع تأكيده بضمير مصدره، بخلاف الفعل الذي تقدم دون تأكيد، ففيه سبب واحد لمنع الإلغاء، وهو تقدم الفعل فقط.

ولعل ابن يعيش استقى استدلاله بالأَوْلى هنا من أبي علي الفارسي، حيث يقول:

((فإن قدمت ظننته، فقلت: ظننته زيدًا منطلقًا، لم يكن فيه إلا النصب، كما لم يكن إلا النصب إذا لم تُعَدِّ الفعل إلى المصدر؛ لأن الفعل إذا عُدِّي إلى المصدر فقدم لم يلغ، كما لا يلغي إذا لم يُعَدَّ إليه.))(٢)

فالفارسي قد منع إلغاء (ظن) مقدمة متلوة بضمير المصدر؛ قياسًا على امتناع إلغائها مقدمة وليس بعدها ضمير المصدر.

وتبعه ابن يعيش في هذا القياس، ولكن ابن يعيش زاد عليه الاستدلال بالأَوْلى، فجعل إعمال الفعل مع وجود المصدر أَوْلى من إعماله دون ضمير المصدر؛ لأن الفعل مع وجود مصدره أو ضميره كأنه تكرر وتأكد، فإعماله أَوْلى من الفعل غير المكرر.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣٠٧/١.

(٢) الإيضاح لأبي علي الفارسي ١٣٢.

وجدير بالذكر أن الاستدلال بالأَوْلى هنا يلزم فقط من قال بامتناع إلغاء (ظنّ) مقدمة، ولا يلزم من أجاز إلغاءها.

امتناع نيابة المفعول الثاني في باب (ظنّ)

منع الجمهور نيابة ثاني مفعولي (ظن) عن الفاعل مطلقًا، سواء أمن اللبس أم لا، وأجازها ابن مالك بشرط أمن اللبس.(١)

وقد وافق ابن يعيش الجمهور محتجًّا بأمور، منها الاستدلال بالأَوْلى:

قال ابن يعيش: ((المفاعيل متساوية في صحة بناء الفعل لما لم يُسم فاعله، وإقامة أي المفاعيل شئت مقام الفاعل ... إلا ما استثناه، وهو المفعول الثاني في باب (علمت)، والثالث في باب (أعلمت)؛ لأن المفعول الثاني في باب (علمت) قد يكون جملة، من حيث كان في الأصل خبر المبتدأ؛ لأن هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر، فالمفعول الأول كان مبتدأ، والمفعول الثاني كان خبرًا للمبتدأ؛ فلذلك كل ما جاز أن يكون خبرًا جاز أن يكون مفعولاً ثانيًا، من نحو المفرد والجملة والظرف، فالمفرد نحو: ظننت زيدًا قائمًا، والجملة نحو: ظننت زيدًا قام، وظننت زيدًا أبوه قائم، والظرف: ظننت زيدًا في الدار. والفاعل لا يكون جملة، فكذلك ما وقع موقعه؛ لأن ما وقع موقع الفاعل يجري مجراه في جواز إضماره وتعريفه، والجمل لا تكون إلا نكرات؛ ولذلك لا يصح إضمارها، مع أنه ربما تغير المعنى بإقامة الثاني مقام الفاعل، ألا ترى أنك إذا قلت: ظننت زيدًا أخاك، فالشك إنما وقع في الأخوة، لا في زيد، كما أنك إذا قلت: ظننت زيدًا قائمًا، فالشك إنما وقع في قيام زيد، فلو قدمت الأخ وأخرت زيدًا، لصارت الأخوة معلومة، والشك واقع في التسمية، فإذا كان الفعل يتغير بالتقديم، فبإسناد الفعل إليه أَوْلى؛ لأنه يكون في الحكم مقدمًا.))(٢)

---

(١) ينظر الخلاف في هذه المسألة في: شرح التهسيل لابن مالك ١٢٩/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦٠٩/٢، وشرح ابن عقيل على الألفية ١٢٥/٢، والمقاصد الشافية للشاطبي ٥٤/٣.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣١٠/٤، وينظر ٣١٧/٤.

فابن يعيش يحتج على منع إنابة المفعول الثاني عن الفاعل في باب ظن بأمرين:

الأول: أن المفعول الثاني أصله الخبر، وقد يكون جملة، فلا يصلح أن يكون نائبًا عن الفاعل؛ لأن الفاعل لا يكون جملة.

الثاني: الاستدلال بالأَوْلى، وبيان ذلك:

أن المعنى قد يتغير بتقديم المفعول الثاني على المفعول الأول دون إنابة عن الفاعل، فقولك: ظننت زيدًا أخاك يعنى أن زيدًا معلوم، لكن الشك في كونه أخاك، فإذا قدمت الأخ تغير المعنى، حيث سيكون الأخ معلومًا، لكن الشك في كون اسمه زيدًا.

وإذا امتنع تقديم الثاني على الأول لتغير المعنى؛ بسبب مجرد التقديم دون إنابة عن الفاعل، فمنع جعل الثاني نائبًا عن الفاعل أَوْلى؛ لأن التغيير فيه أشد وآكد؛ لأن فيه تقديمًا من جهتين: اللفظ والرتبة، أما اللفظ فظاهر، وأما الرتبة فلأنه في حكم الفاعل؛ لأنه نائب عنه، والفاعل رتبته التقديم، أما في: ظننت زيدًا أخاك، فالثاني عند تقديمه يكوم مقدمًا من جهة واحدة فقط، وهي اللفظ.

فسبب المنع هو تغيير المعنى بسبب التقديم، وهذا يكون في إنابة الثاني مناب الفاعل أقوى منه في مجرد تقديم المفعول الثاني على المفعول الأول؛ ومن ثم كان امتناع نيابة الثاني عن الفاعل أَوْلى.

وأقول: هذا الاستدلال بالأَوْلى لا نسلم به على إطلاقه؛ لأنه مبني على تغير المعنى، وتغير المعنى عند إنابة الثاني لا يتحقق إلا إذا كان المفعولان معرفتين أو نكرتين، نحو: ظننت زيدًا أخاك، وظننت أفضل منك أفضل مني.

لكن إذا كان المفعول الأول معرفة والثاني نكرة، نحو: ظننت زيدًا قائمًا، فلا يحدث لبس أو تغيير في المعنى بإنابة الثاني، فلو قلنا: ظُنَّ قائمٌ زيدًا، فلا يتصور أن (قائمٌ) هو المفعول الأول، وأن القيام معلوم، ولا أن زيدًا هو المفعول الثاني، وأن الشك فيه، فلا يتصور ذلك؛ لأن (قائمٌ) نكرة، فلا يتصور

أنـه المفعـول الأول؛ لأن المفعـول الأول فـي الأصـل مبتـدأ، والمبتـدأ لا يكـون نكرة، فتنكير (قائمٌ) دليل على أنه المفعول الثاني، حتى مع إنابته عن الفاعل.

كما أنه إذا جاز تقديم المفعول الثاني في نحو: ظننت قائمًا زيدًا حيث لا لبس ولا تغيير في المعنى؛ فكذلك يجوز إنابة الثاني، فنقول: ظن قائمٌ زيدًا؛ حيث لا تغيير في المعنى.

تقدير ناصب المفعول معه بعد (ما) و(كيف) الاستفهاميتين

حق المفعول معه أن يسبقه ناصب من فعل أو شبهه، وقد سمع عن بعض العرب نصبه بعد (ما) و(كيف) الاستفهاميتين دون فعل أو شبهه، كقولهم: ما أنت وزيدًا؟ وكيف أنت وقصعةً من ثريد؟ والأكثر والأجود في ذلك الرفع[1]؛ لعدم وجود ناصب، مع عدم امتناع العطف، أما النصب فقليل.

وقد وجه ابن يعيش النصب هنا –على قلته عنده– بفعل محذوف، أي: ما كنت وزيدًا؟ وكيف تكون وقصعةً من ثريد؟

ومما احتج به ابن يعيش على تقدير الفعل هنا الاستدلال بالأَوْلى.

قال ابن يعيش: ((أما قولك: ما أنت وزيدٌ؟ وكيف أنت وقصعةٌ من ثريد؟ فالرفع ها هنا هو الوجه؛ لأنه ليس معك فعل ينصب، ولا يمتنع عطفه على ما قبله؛ لأن الذي قبله ضمير مرفوع منفصل، والضمير المنفصل يجري مجرى الظاهر، فيجوز العطف عليه؛ فلذلك كان الوجه الرفع... وحكى سيبويه في هذين الحرفين النصب بإضمار (كنت) و(تكون)، فيكون التقدير: كيف تكون أنت وقصعةً من ثريد؟ وما كنت أنت وزيدًا؟ وحسن تقدير الفعل هنا؛ لأنه موضع قد كثر استعمال الفعل فيه، فنظير ذلك قول زهير:

---

(١) خالف ابن عصفور النحويين في ذلك، فذهب إلى وجوب النصب على المعية وامتناع الرفع على العطف. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٥/٢، وارتشاف الضرب ١٤٨٩/٣، والتذييل والتكميل ١٢٥/٨.

بَدَا لِيَ أنّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سابقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا[1]

وقول الأحوص:

مَشائيمُ لَيْسُوا مُصلِحِينَ عَشِيرَةً ولا ناعِبٍ إلا ببَيْنٍ غُرابُها[2]

لما كثر استعمال الباء في خبر (ليس)، توهم وجودها، فخفض بالعطف على تقدير وجودها وإن لم تكن موجودة، وإذا جاز إضمار حرف الجر مع ضعفه، فإضمار الفعل أَوْلى؛ لقوته، وكثرة استعماله فيه.))[3]

فابن يعيش قد استدل على تقدير الفعل هنا بأمرين:

الأول: أن الكلام هنا استفهام، وهو موضع يكثر فيه الفعل.

الثاني: الاستدلال بالأَوْلى على تقدير النصب بفعل مضمر، حيث ثبت جواز الجر بحرف مقدر، كما في البيتين اللذين ذكرهما ابن يعيش، فإذا ثبت جواز الجر بحرف جر مقدر، فجواز النصب بفعل مقدر أوْلى؛ لقوة الفعل، وكثرة استعماله في هذا الموضع.

---

(١) البيت من بحر الطويل، لزهير بن أبي سلمى، في ديوانه ٧٦، والشاهد في جر (سابقٍ) عطفًا على خبر ليس المنصوب (مدركَ) على توهم وجود حرف جر في خبر ليس، ويروى (ولا سابقًا) بالنصب. والبيت منسوب إلى زهير في كتاب سيبويه ١٦٥/١، والأصول في النحو ٢٥٢/١، وتخليص الشواهد لابن هشام ٥١٢، والمقاصد النحوية ٧٤٥/٢. ومنسوب إلى صرمة الأنصاري في كتاب سيبويه ٣٠٦/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٠١/٢، وشرح أبيات سيبويه ٥٣/١.

(٢) البيت من بحر الطويل، للأخوص الرياحي، وقيل الأحوص بالحاء، ونسب إلى الفرزدق، ولم أجده في ديوانه، والشاهد في جر (ناعبٍ) عطفًا على خبر ليس المنصوب (مصلحين) على توهم وجود حرف جر في خبر ليس. ينظر البيت في: كتاب سيبويه ١٦٥/١، ٣٠٦، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٠١/٢، وشرح أ بيات سيبويه ٥٤/١، ٥٥، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٧١/٢، والبيت منسوب إلى الفرزدق في الكتاب٢٩/٣، والتعليقة على كتاب سيبويه ١٥١/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ٣٢٦/١.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٤٤٦/١-٤٤٨.

فقد بنى ابن يعيش استدلاله بالأَوْلى هنا على علة كثرة الاستعمال للفعل في موضع الاستفهام، وكذلك قوة الفعل في العمل.

وابن يعيش في استدلاله بكثرة استعمال الفعل بعد الاستفهام تابع لسيبويه، فقد سبق سيبويه إلى بيان هذه العلة.

قال سيبويه: ((وزعموا أن ناسًا يقولون: كيف أنت وزيدًا؟ وما أنت وزيدًا؟ وهو قليل فى كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على (ما)، ولا (كيف)، ولكنهم حملوه على الفعل... كأنه قال: كيف تكون وقصعةً من ثريد؟ وما كنت وزيدًا؟ لأن (كنت) و(تكون) يقعان ها هنا كثيرًا، ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث، فمضى صدر الكلام وكأنه قد تكلم بها، وإن كان لم يلفظ بها؛ لوقوعها ههنا كثيرا.))[1]

لكن ابن يعيش قد انفرد بالاستدلال الثاني، وهو الاستدلال بالأَوْلى.

تقديم الحال على الفعل في (بيتَ بيتَ جاورني)

يجوز تقديم الحال على الفعل المتصرف، والصفة التي تشبهه، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، نحو: راكبًا جاء زيد، ومسرعًا زيد منطلق. وخالف في ذلك بعض النحويين.[2]

ووافق ابن يعيش من أجاز تقديم الحال على الفعل المتصرف، والصفة التي تشبهه.[3]

وقد اعتمد ابن يعيش على الاستدلال بالأَوْلى في جواز تقديم الحال على الفعل في: (بيتَ بيتَ جاورني).

قال ابن يعيش: ((وقالوا: (هو جاري بيتَ بيتَ)، يريدون القرب والتلاصق، وهو مركب أيضًا مبني على الفتح كـ(خمسة عشر)، والأصل: بيتًا

---

(١) كتاب سيبويه ٣٠٣/١.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد ٧٠٨/٢، وشرح التصريح على التوضيح ٥٩٤/١، وهمع الهوامع ٣٠٨/٢،

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/٢.

لبيت، أو بيتًا فبيتًا، أو بيتًا إلى بيت، فحذف الحرف، وضمن معناه؛ فبني لذلك، وهما في موضع الحال، كأنك قلت: هو جاري ملاصقًا، والعامل في الحال ما في (جاري) من معنى الفعل. ولا يجوز تقديم الحال فيه على العامل لو قلت: (بيتَ بيتَ هو جاري) لم يجز؛ لأن العامل ليس فعلًا، ولا اسم فاعل، ويجوز التقديم في: (كفة كفة)، فتقول: (كفة كفة لقيته)؛ لأن العامل فعل. ولو قلت: جاورني، أو مجاوري بيتَ بيتَ، جاز التقديم حينئذ، فتقول: (بيتَ بيتَ هو مجاوري)، فتقدمه؛ لأن العامل اسم فاعل، واسم الفاعل يجوز تقديم منصوبه عليه، ولو قلت: (بيتَ بيتَ جاورني) لكان بالجواز أجدر؛ إذ كان فعلًا.))[1]

فابن يعيش قد جعل تقديم الحال على العامل في: (بيتَ بيتَ جاورني) أَوْلى من تقديمها عليه في: (بيتَ بيتَ هو مجاوري)، وعلل لهذه الأولوية بكون العامل فعلًا في: (بيتَ بيتَ جاورني)، يعني أن الفعل أصل في العمل، واسم الفاعل فرع عليه، فإذا جاز تقديم الحال على العامل وهو فرع؛ فجواز تقديمها عليه –وهو أصل– أَوْلى.

وابن يعيش في كلامه هنا متأثر بالسيرافي حيث يقول: ((ولو قلت: (هو بيتَ بيتَ جاري) لم يجز؛ إذ كان العامل ليس بفعل ولا اسم فاعل. ويجوز في: (كفة كفة) أن تقول: (كفة كفة لقيته)؛ إذ كان العامل فعلًا. ولو قلت: (هو مجاوري بيتَ بيتَ)، أو (جاورني بيتَ بيتَ) جاز التقديم، وأن تقول: (بيتَ بيتَ جاورني)، و(بيتَ بيتَ مجاوري).))[2]

لكن ابن يعيش زاد على هذا الكلام الاستدلال بالأَوْلى.

(١) المرجع السابق ٣/١٥١.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/١٢٣.

(إذٍ) المنونة مبنية

(إذْ) ظرف مبني على السكون، ملازم للإضافة إلى الجملة، كقوله –تعالى–: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى﴾[1]، ونحو قوله –تعالى–: ﴿إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾.[2]

وقد تحذف الجملة بعدها، ويعوض عنها بالتنوين، فتكسر الذال لالتقاء الساكنين، نحو: يومئذٍ، فهذه الكسرة للتخلص من الساكنين، وليست كسرة إعراب، وقد خالف الأخفش في ذلك فجعل (إذٍ) المنونة معربة.[3]

وقد أخذ ابن يعيش بمذهب الجمهور، فذهب إلى أن (إذٍ) المنونة في نحو: (يومئذٍ) معربة، ورد على الأخفش محتجًا بأمور، منها: الاستدلال بالأَوْلى.

قال ابن يعيش: ((قال الله –تعالى–: ﴿**إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا(١) وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا(٢) وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا(٣) يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا(٤)**﴾[4]، والتقدير: يوم إذ تزلزلت الأرض، وإذ أخرجت الأرض أثقالها، وإذ قال الإنسان، فحذفت هذه الجمل بأسرها لدلالة ما تقدم من الجمل، وعوض منها التنوين، فدخل وهو ساكن، وكانت الذال قبله ساكنة، فكسرت الذال لالتقاء الساكنين، فقيل: (يومئذٍ). وليست الكسرة في الذال بإعراب، وإن كانت (إذٍ) ها هنا في موضع جر بإضافة ما قبلها إليها، والذي يدل أن الكسرة لالتقاء الساكنين، لا

---

(١) سورة البقرة، من الآيتين ٥٥، ٦١.

(٢) سورة غافر، من الآية ٧١.

(٣) ينظر الخلاف في هذه المسألة في: معاني القرآن للأخفش ٢٩٥/١، وسر صناعة الإعراب ١٦٣/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٩٣٩/٢، والتذييل والتكميل ٢٩٤/٧، والجنى الداني ١٨٦، ومغني اللبيب ١١٩.

(٤) سورة الزلزلة، الآيات من ١ إلى ٤.

للإعراب قوله: **وأنتَ إذٍ صحيحُ**[1]، ألا ترى أن (إذٍ) في هذا البيت ليس قبلها شيء مضاف إليها، فتكون مجرورة به، فثبت بما ذكرناه أنها حركة بناء لا إعراب، على أنه قد حكي عن أبي الحسن أن (إذٍ) ها هنا مجرورة بمضاف محذوف، كأنه أراد: حينئذ، ثم حذف (حين) وهو يريدها، فهي مجرورة بالمضاف المقدر على حد قوله:

ونَارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نَارًا [2]

وما أبعد اعتقاد مثل هذا من فضل ذاك السيد، ومحمله إن صح على التقريب، أو أنه يريد مجرورة الموضع لا اللفظ، ألا ترى أن (إذٍ) مبنية في حال إضافتها إلى الجملة، نحو قوله -تعالى-: ﴿**وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى**﴾[3]، ونحو: ﴿**إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ**﴾[4]، فـ (إذٍ) هذه مبنية على السكون، وموضعها نصب بفعل مقدر، تقديره: واذكروا إذ قلتم، ونحوه، وإذا كانت مبنية في حال

(١) هذا جزء بيت من بحر الوافر التام، وتمامه: (نهيتُكَ عن طِلابِكَ أمَّ عَمْرٍو بعاقبةٍ وأنتَ إذٍ صحيحُ)، والبيت لأبي ذؤيب الهذلي، في ديوانه ٩٩، والشاهد في قوله: إذٍ صحيح، حيث كسرت (إذٍ) دون أن يضاف إليها شيء؛ مما يدل على أن كسرتها ليست كسرة إعراب، بل للتخلص من التقاء الساكنين، وتبقى (إذٍ) مبنية. ينظر البيت في: معاني القرآن للأخفش ٢٩٥/١، وشرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري ١٧١/١، والتعليقة على كتاب سيبويه ٢٣/١، والمقاصد النحوية ٦٧٧/٢، وديوان الهذليين لمحمد محمود الشنقيطي ٦٨/١.

(٢) عجز بيت من بحر المتقارب التام، لأبي دؤاد الإيادي، وصدره (أَكُلَّ امرِئٍ تَحْسَبِينَ امرأً)، والشاهد في قوله: (ونارٍ)، حيث جر على تقدير مضاف محذوف، والتقدير وكل نار. ينظر البيت في: كتاب سيبويه ١/ ٦٦، والأصول في النحو ٧٠/٢، والمسائل الحلبيات للفارسي ٧٩، ومغني اللبيب ٣٨٢، والمقاصد النحوية ١٣٥٥/٣.

(٣) سورة البقرة، من الآيتين ٥٥، ٦١.

(٤) سورة غافر، من الآية ٧١.

الإضافة؛ فهي إذا لم تضف بالبناء أجدر؛ لأن حذف المضاف إليه اقتطاع جزء من الاسم.))[1]

فابن يعيش يجتج على بناء (إذٍ) بأمرين:

الأول: سماع كسرها دون إضافة اسم إليها، كما في قول الشاعر:

وأنتَ إذٍ صحيحُ[2]

مما يدل على أن الكسرة ليست كسرة إعراب، بل للتخلص من التقاء الساكنين.

الثاني: الاستدلال بالأَوْلى، حيث تكون (إذٍ) مبنية مع إضافتها إلى الجمل، فإذا حذف المضاف إليه بعدها كانت أَوْلى بالبناء؛ لأن المضاف إليه كالجزء من المضاف، والإضافة من خصائص الأسماء، فتقربها من الاسم، ومع ذلك بقيت مشبهة الحرف فبنيت، فإذا حذف المضاف إليه بعد (إذٍ) صارت مجردة من الإضافة التي تقربها من الاسم؛ فكانت أقوى شبهًا بالحرف؛ ومن ثم كانت أَوْلى بالبناء.

فعلة الاستدلال بالأَوْلى عند ابن يعيش هي قوة الشبه بالحرف، فـ(إذٍ) مع حذف المضاف إليه أقوى شبهًا بالحرف منها إذا أضيفت.

وابن يعيش في استدلاله بالأَوْلى هنا تابع لابن جني، حيث يقول: ((ويؤكد عندك ما ذكرته من بناء (إذ) أنها إذا أضيفت فهي مبنية... فإذا كانت في حال إضافتها إلى الجمل مبنية، من حيث كانت الإضافة إلى الجملة كلا إضافة؛ لأن من حق الإضافة وشرطها أن تقع إلى الأفراد، فهي إذا لم تضف في اللفظ أصلًا أجدر باستحقاق البناء، وذلك نحو: يومئذٍ، وحينئذٍ.))[3]

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٠٢، ٢٠٣.

(٢) سبق تخريجه ص٨٣٧.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢/١٦٥.

ندبة المضاف إلى ياء المتكلم على لغة تسكين الياء

يجوز عند ابن يعيش في ندبة المضاف إلى ياء المتكلم في لغة تسكين الياء وجهان:

الوجه الأول: حذف الياء، وزيادة ألف الندبة، فنقول في يا غلاميْ: وا غلامَاه.

الوجه الثاني: إثبات الياء، مع تحريكها بالفتح، وزيادة ألف الندبة، فنقول في يا غلاميْ: وا غلامِيَاه.

وقد استدل ابن يعيش على جواز الوجه الثاني بالأَوْلى، فقال: ((وإن كانت ثابتة وهي ساكنة كان لك فيها وجهان: أحدهما: حذف الياء؛ لسكونها وسكون الألف بعدها، ويستوي في ذلك لغة من أثبتها ومن حذفها. والوجه الثاني: ألا تحذفها، بل تفتحها لأجل الألف بعدها، وإذا كانوا قد فتحوا ما ليس أصله الفتح، كان فتح ما أصله الفتح أجدر وأَوْلى.))[1]

فابن يعيش قد علل لفتح الياء بالتخلص من التقاء الساكنين: ياء المتكلم الساكنة، وألف الندبة، ثم استدل بالأَوْلى على جواز فتح ياء المتكلم عند الندبة، وقد بنى استدلاله هذا على علة الأصالة، فياء المتكلم في الإضافة الأصل فيها التحريك بالفتح عند ابن يعيش، فإذا ثبت فتح ما ليس أصله الفتح، كقولهم في ندبة نحو يا زيدُ: وا زيداه، ففتحت الدال مع أنها مضمومة؛ كان فتح ياء المتكلم الساكنة أولى؛ لأن أصلها الفتح.

وقد ذهب سيبويه إلى القول بالفتح فقط، فقال: ((ومن قال يا غلاميْ، وقرأ ﴿**يَا عَبَادِيْ**﴾[2] قال: وا زيدِيَا إذا أضاف؛ من قبل أنه إنما جاء بالألف

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣٥٩/١.

(٢) سورة الزخرف، من الآية ٦٨، وقرءاة ﴿يا عباديْ﴾ بإثبات الياء ساكنة هي قراءة: نافع، وأبي عمرو، وابن عامر، وأبي جعفر، ورويس من طريق أبي الطيب. ينظر: السبعة لابن مجاهد ٥٨٨، والكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب ٢٦٣/٢،=

فألحقها الياء وحركها في لغة من جزم الياء؛ لأنه لا ينجزم حرفان، وحركها بالفتح؛ لأنه لا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحًا.))[1]

وابن يعيش في جواز الوجهين موافق للمبرد، فقد قال: ((هذا باب ما كان من المندوب مضافًا إليك، ففي ذلك أقاويل: أما من قال في النداء: يا غلامِ أقبل، فإنه يقول في الندبة: يا غلاماه... ومن رأى أن يثبت الياء ساكنة، فيقول: يا غلامِيْ أقبل، فهو بالخيار، إن شاء قال: وا غلامِيَاه، فحرك لالتقاء الساكنين، وأثبت الياء لأنها علامة، وكانت فتحتها ها هنا مستخفة كفتحة الياء في القاضي ونحوه للنصب، وإن شاء حذفها لالتقاء الساكنين، كما تقول: جاء غلامِ العاقلِ.))[2]

ويتضح من هذا أن المبرد قد سبق ابن يعيش إلى جواز الفتح بناء على علة التخلص من التقاء الساكنين، لكن ابن يعيش زاد عليه الاستدلال بالأَوْلى، فلم يشر إليه المبرد.

وجدير بالذكر أن ابن يعيش بنى استدلاله بالأَوْلى هنا على أمر مختلف فيه، وهو أن الأصل في ياء المتكلم هو الفتح، وهذا غير متفق عليه، فقد قيل: الأصل فيها الفتح؛ لأنها حرف واحد، فقياسه التحريك، وقيل: الأصل فيها السكون؛ لأنها مبنية، والأصل في المبني السكون.[3]

=والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٣٧٠/٢، ومعجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب ٣٩٦/٨.

(١) كتاب سيبويه ٢٢١/٢.

(٢) المقتضب ٢٧٠/٤. وقد نُسب إلى المبرد القول بالحذف فقط في: ارتشاف الضرب٢٢١٩/٥، وتوضيح المقاصد ١١٢٥/٣، وأوضح المسالك ٤٩/٤، والمساعد على تسهيل الفوائد ٥٣٧/٢. ولكن هذا مخالف لصريح كلام المبرد في تجويز الوجهين: الحذف والإثبات مع الفتح، وقد نَسب إليه الوجهين: ابن السراج في الأصول في النحو ٣٥٦/١، والشاطبي في المقاصد الشافية ٤٠٤/٥.

(٣) ينظر الخلاف في أصل ياء المتكلم من حيث الفتح أو السكون في: توضيح المقاصد ٨٣٤/٢، وهمع الهوامع٥٣١/٢.

وعلى هذا فالاستدلال بالأَوْلى هنا يلزم من قال بالفتح أصلًا لياء المتكلم، لكن لا يُسلِّم به من جعل أصل الياء السكون.

الغالب في أسماء الأفعال أن تكون بمعنى الأمر

اسم الفعل ثلاثة أضرب: ضرب بمعنى الأمر، مثل: صه، بمعنى اسكت، وضرب بمعنى المضارع، مثل: أف، بمعنى أتضجر، وضرب بمعنى الماضي، مثل: هيهات.

والغالب في أسماء الأفعال أن تكون بمعنى الأمر لا بمعنى الخبر (الماضي والمضارع)، وقد احتج ابن يعيش على ذلك بجملة من الأدلة، منها: الاستدلال بالأَوْلى.

قال ابن يعيش: ((وهذه الأسماء على ضربين كما ذكر: ضرب لتسمية الأوامر، وضرب لتسمية الأخبار، والغلبة للأول، وإنما كان الغالب فيها الأمر؛ لما ذكرناه من أن الغرض بها الإيجاز مع ضرب من المبالغة، وذلك بابه الأمر؛ لأنه الموضع الذي يجتزأ فيه بالإشارة وقرينة حال، أو لفظ عن التصريح بلفظ الأمر، ألا ترى أنك تقول لمن أشال سوطًا، أو سدّد سهمًا، أو شهر سيفًا: زيدًا، أو عمرًا، فتستغني بشاهد الحال عن أن تقول: أوجع، أو ارم، أو اضرب، ويكفي من ذلك الإشارة وشاهد الحال، وقامت المخاطبة وحضور المأمور مقام اللفظ بالأمر. وإذا جاز حذف فعل الأمر من غير خلف لشاهد حال، كان حذفه لقيام غيره مقامه أَوْلى بالجواز، وليس كذلك الغائب والخبر؛ فلذلك قلّ استعمال هذه الكلم في الخبر، وكثر في أمر الحاضر. ووجه ثانٍ: أن الأمر لا يكون إلا بالفعل، فلما قويت الدلالة على الفعل، حسن حذفه، وإقامة الاسم المناب عنه خلفًا منه.))[1]

فقد استدل ابن يعيش على أن الغالب في اسم الفعل أن يكون للأمر لا للخبر (الماضي والمضارع) بأمرين:

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٧، ٨.

الأول: أن الأمر لا يكون إلا بالفعل، فلما قويت دلالة الأمر على الفعل، حسن حذفه، وإقامة الاسم المناب عنه خلفًا منه.

أما الخبر فلا يختص بالفعل، نحو: زيد أخوك، وعمرو صاحبك، فلما ضعفت الدلالة على الفعل في الخبر، قلّت إقامة اسم الفعل مقام فعله.(١)

الثاني: أن الغرض من أسماء الأفعال الإيجاز(٢)، والإيجاز يتحقق في الأمر أكثر منه في الخبر؛ لأنه يجوز حذف فعل الأمر استغناء عنه بقرينة الحال، كقولك لمن شهر سيفًا: زيدًا، أي: اضرب زيدًا، وهنا حذف فعل الأمر دون إنابة غيره منابه استغناء بقرينة الحال، ولا يكثر هذا في الخبر (الماضي والمضارع).

فالخبر لم يكثر فيه ذلك، وإن وجد فيه كالاكتفاء بالإشارة بالرأس عن (نعم) أو (لا).(٣)

وهنا يأتي دور الاستدلال بالأَوْلى عند ابن يعيش على أن الغالب في اسم الفعل أن يكون بمعنى الأمر؛ وبيان ذلك: أنه إذا كثر حذف فعل الأمر دون إقامة غيره مقامه، فحذفه لقيام غيره (اسم الفعل بمعنى الأمر) مقامه أَوْلى وأكثر؛ ومن هنا كان الغالب في اسم الفعل أن يكون للأمر؛ لأن اسم الفعل بمعنى الأمر يتحقق فيه الإيجاز المبني على الحذف، مع قيامه مقام فعل الأمر.

وعلة الاستدلال بالأَوْلى عند ابن يعيش هي وجود الدليل اللفظي على المحذوف، فهو أقوى من الدليل الحاليّ.

---

(١) ينظر: الكتاب ٢٤٢/١، الخصائص ٣٩/٣، المقاصد الشافية ٥٠٢/٥.

(٢) وجه الإيجاز أن اسم الفعل لا تظهر فيه علامات التثنية والجمع والتأنيث، بخلاف فعل الأمر، فإنه تظهر فيه هذه العلامات. ينظر: المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب ٢٤٩، واللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ٤٥٥/١.

(٣) ينظر: المرتجل في شرح الجمل ٢٥٠، وتمهيد القواعد ٣٨٤١/٨، ٣٨٤٢، وحاشية الصبان على الأشموني ٢٩٠/٣.

وابن يعيش في الاستدلال بالأَوْلى هنا ليس منفردًا، بل هو تابع لابن الخشاب، حيث قال: ((فلذلك قلّ استعمال هذه الأسماء في الخبر، وكثر استعمالها في الأمر، فكان معظم بابها عليه؛ لأنه إذا حذف اللفظ الدال على الأمر من صريح الأفعال اكتفاء بالحال منه، فلأن يكتفي بلفظ لغرض آخر صحيح من فعل الأمر أَوْلى؛ وذلك الغرض هو ما أسلفناه من المبالغة في هذه الأسماء المسمى بها الأفعال.))(١)

لزوم اسم الفعل النائب عن فعل أمر لازم

اسم فعل الأمر يتبع فعله في التعدي واللزوم، فما ناب عن متعدٍّ فهو متعدٍّ، نحو: هلمَّ زيدًا، أي قرّبه وأحضره، وما ناب عن لازم فهو لازم، نحو: صهْ، بمعنى: اسكت.

وقد استدل ابن يعيش بالأَوْلى على لزوم اسم فعل الأمر النائب عن فعل أمر لازم.

قال ابن يعيش: ((هذه الألفاظ كلها مما سُمي به الفعل في حال الأمر، وهي لازمة لا تجاوز مأمورها؛ لأنها نائبة عن أفعال لازمة غير متعدية، وإذا كان الأصل الذي هو المسمى لازمًا، كان الاسم الذي هو فرع باللزوم وعدم التعدي أَوْلى.))(٢)

ويتضح من كلام ابن يعيش أن الأولوية هنا تتحقق من خلال قياس الفرع على الأصل، فإذا كان الأصل لازمًا، كان لزوم الفرع الذي ناب عنه أَوْلى.

على أنه يوجد من أسماء الأفعال للأمر ما هو لازم، وذلك في نحو: (إيه) بمعنى زِدْ، مع أنه نائب عن متعدٍّ، لكنهم ذكروه مع اللازم؛ نظرًا إلى الاستعمال، فلا يستعمل إلا لازمًا.

---

(١) المرتجل في شرح الجمل ٢٥٠.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١١/٣.

قال ابن يعيش: ((وذكرها مع اللازمة نظرًا إلى الاستعمال، إذ لا يكادون يقولون: إيه الحديث، وإن كان القياس لا يأباه، بل يقتضيه؛ لأنه اسم ناب عن فعل متعدٍّ، نحو: حدث، أو زِد، وكل واحد من هذين الفعلين متعدٍّ، فوجب أن يكون كذلك؛ لأنه عبارة عنهما.))(١)

منع المختوم بألف التأنيث معرفةً من الصرف

من العلل التي تمنع الصرف ألف التأنيث، مقصورة أو ممدودة، وهي علة تقوم مقام علتين، وتكفي وحدها للمنع من الصرف؛ ولهذا يمنع المختوم بها من الصرف نكرة، وكذلك يمنع معرفة.

وقد اعتمد ابن يعيش على الاستدلال بالأَوْلى في منع المعرفة مع ألف التأنيث من الصرف.

قال ابن يعيش: ((فأما ألف التأنيث المقصورة والممدودة، نحو: حُبْلى، وبُشْرى، وسَكْرى، وحَمْراء، وصَفْراء، فإن كل واحدة منهما مانعة من الصرف بانفرادها، من غير احتياج إلى سبب آخر، فلا ينون شيء من ذلك في النكرة، فإذا لم ينصرف في النكرة، فأحرى ألا ينصرف في المعرفة؛ لأن المانع باقٍ بعد التعريف، والتعريف مما يزيده ثقلًا.))(٢)

فابن يعيش قد جعل المختوم بألف التأنيث ممنوعًا من الصرف إذا كان نكرة، فإذا كان معرفة كان أحرى وأَوْلى بالمنع.

وعلة الأولوية هنا أن العلمية سبب مانع من الصرف، وإن كانت لا تكفي وحدها، فالمختوم بألف التأنيث إن كان نكرة فيه علة واحدة، وهي الألف، وإن كان معرفة ففيه علتان: العلمية، وألف التأنيث، وما كان فيه علتان أولى بمنع الصرف مما فيه علة واحدة.

---

(١) المرجع السابق ٣/١١، ١٢.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١/١٦٨.

المطلب الثاني

استدلال ابن يعيش بالأَوْلى لإبطال رأي مخالفه

إبطال دعوى إعراب فعل الأمر بلام محذوفة

اختلف البصريون والكوفيون في حكم فعل الأمر من حيث الإعراب والبناء، فذهب البصريون إلى أنه مبني، وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام أمر محذوفة، فأصل (اذهبْ) عندهم: لتذهبْ.(١)

وقد أخذ ابن يعيش بمذهب البصريين، وردّ مذهب الكوفيين محتجًّا بأدلة كثيرة، منها: الاستدلال بالأَوْلى.

قال ابن يعيش: ((وقولهم: إنه مجزوم بلام محذوفة فاسد؛ لأن عوامل الأفعال ضعيفة، فلا يجوز حذفها وإعمالها، كما لم يجز ذلك في (لم) و(لن) ونظائرهما؛ وذلك لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء؛ لأن الأفعال محمولة على الأسماء في الإعراب، فكانت الأسماء أمكن، وعوامل الأصل أقوى من عوامل الفرع. وعوامل الأسماء على ضربين: أفعال وحروف... وما كان من الحروف نحو: (إنّ) وأخواتها وحروف الجر، فإنه لا يجوز حذف شيء من ذلك وتبقية عمله، فكان ذلك في الفرع الذي هو أضعف أَوْلى بالامتناع.))(٢)

فابن يعيش يبني استدلاله بالأَوْلى هنا على أصل من أصول النحو، وهو حمل الفرع على الأصل، فالفعل فرع على الاسم في الإعراب، فإذا امتنع حذف الحرف العامل في الأصل (الاسم) وبقاء عمله؛ فامتناع حذف الحرف العامل في الفرع (الفعل) وبقاء عمله أولى؛ مما يبطل دعوى جزم المضارع بلام محذوفة.

كما اعتمد ابن يعيش في استدلاله بالأَوْلى هنا على علة القوة والضعف، فعامل الأصل (الاسم) أقوى من عامل الفرع (الفعل)، فإذا امتنع حذف العامل القوي وبقاء عمله، كما في الحروف العاملة في الاسم؛ كان

(١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٢٧/٢.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٩٤١/٤.

امتناع حذف العامل الضعيف وبقاء عمله أَوْلى، كما في دعوى الكوفيين جزم المضارع بلام محذوفة.

وابن يعيش في هذا الاستدلال بالأَوْلى ليس منفردًا ولا مجتهدًا، بل هو تابع لغيره، سواء أكان ذلك من جهة إلحاق الفرع بالأصل، أم من جهة علة القوة والضعف التي استند إليها في الاستدلال بالأَوْلى.

فقد سبقه إلى ذلك السيرافي، حيث يقول: ((فإن قال قائل: فهلّا جعلتموه مجزومًا بلام محذوفة، هي لام الأمر، كأنكم قلتم: لتذهبْ، فحذفتم اللام؟ قيل له: هذا لا يجوز؛ من قبل أنا رأينا عوامل الأفعال ضعيفة، لا يجوز حذفها، نحو: لن، لم، وأشباه ذلك، فلم يجز أن نضمر اللام ونعملها؛ لضعف ذلك، وأيضا فإنا رأينا الأسماء المعربة هي أقوى من الأفعال وأشد تمكنًا، وقد رأينا العوامل فيها تنقسم قسمين: أحدهما يجوز حذفه، والآخر لا يجوز ... والذي لا يجوز حذف عامله ما كان العامل فيه حرفًا، نحو قولك: إنّ زيدًا قائم، ولعل بكرًا منطلق، وأخذته من زيد، ومررت بعمرو، وأشباه ذلك، وهذا القسم الذي لا يجوز حذف عامله هو أقوى وأمكن من الأفعال، وعوامله أمكن من عوامل الأفعال، ومع ذلك لا يجوز حذفها، فإذا لم يجز حذفها، لم يجز حذف ما هو أضعف منها عملًا.))[1]

وكذلك سبقه إلى ذلك ابن الوراق، حيث قال: ((فإن قال قائل: ما تنكرون أن يكون الأمر مجزومًا بلام محذوفة؛ لأن الأصل في (قمْ): لتقم، والدلالة في ذلك قراءة النبي -ﷺ-: ﴿**فبذلك فلتفرحوا**﴾[2]، فحذفت اللام والتاء، وبقي الفعل مجزومًا كما كان؟ قيل له: هذا يفسر من وجوه، أحدها: أن حروف

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٩/١، ٤٠.

(٢) سورة يونس، من الآية ٥٨، (فليفرحوا) بالياء قراءة الجمهور، و(فلتفرحوا) بالتاء قراءة عثمان بن عفان، وأبي عبد الرحمن السلمي، وزيد بن ثابت، وأبي بن كعب، ويعقوب، والأعمش، وغيرهم. ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٦٩/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٥١/٢، والمحتسب ٣١٣/١، ومعجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب ٥٧٣/٣.

الجزم أضعف من حروف الجر؛ لأن الفعل أضعف من الاسم، والجر على هذا يجوز أن يكون أقوى من الجزم، وعوامل الجر لا يجوز حذفها، وما هو أضعف منها أَوْلى ألا يحذف.))[1]

حرف التعريف في (أل)

اختلف النحوين في تعيين حرف التعريف في (أل)، فذهب الخليل إلى أن حرف التعريف هو (أل) كاملة، فهي حرف مركب من همزة القطع واللام، وذهب سيبويه وأكثر البصريين والكوفيين إلى أن حرف التعريف هو اللام وحدها، أما الهمزة قبلها فهمزة وصل جيء بها توصلًا لنطق اللام الساكنة.[2]

وقد أخذ ابن يعيش بمذهب سيبويه، وأبطل مذهب الخليل وحُجَجه بأمور، منها: الاستدلال بالأَوْلى.

قال ابن يعيش: ((وأما ما احتج به الخليل من انفصاله منه بالوقوف عليه في الشعر، فلا حجة فيه، ولا دليل؛ لأن الهمزة لما لزمت اللام لسكونها، وكثر اللفظ بها، صارت كالجزء منها من جهة اللفظ لا المعنى، وجرت مجرى ما هو على حرفين، نحو: هل، وبل، فجاز فصلها في بعض المواضع لهذه العلة، وقد جاء الفصل في الشعر بين الكلمة وما هو منها ألبتة، وجاؤوا بتمامه في المصراع الثاني، نحو قول كُثيّر:

يَا نَفْسِ أَكْلًا وَاضْطَجَا عًا نَفْسِ لَسْتِ بِخَالِدَهْ[3]

---

(١) علل النحو لابن الوراق ١٤٩.

(٢) ينظر الخلاف في تعيين حرف التعريف في (أل) في: سر صناعة الإعراب ١٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٤/٥، وشرح الرضي على الكافية ٢٤٠/٣، والتذييل والتكميل ٢١٧/٣، شرح ابن عقيل على الألفية ١٧٧/١.

(٣) البيت من مجزوء الكامل، نسبه ابن يعيش إلى كُثيّر، ولم أجده في ديوانه، والشاهد في فصل حروف كلمة (اضطجاعًا) بين شطري البيت، ينظر: سر صناعة الإعراب ٢٣/٢، ولسان العرب، (خزم)، ١٧٨/١٢، وخزانة الأدب ٢٠٢/٧.

وإذا جاز ذلك في نفس الكلام، كان ذلك فيما جاء بمعنى أَوْلى. فأما قطع هذه الهمزة في قوله –تعالى–:﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ﴾(١)، ونحو ذلك في القسم: (أفأَللهِ)، و(لا ها أَللهِ ذا)، فلا دلالة له فيه؛ لأنه إذا جاز قطع همزة الوصل التي لا خلاف بينهم فيها في قوله:

أَلَا لَا أَرَى إِثْنَيْنِ أَحْسَنَ شِيمَةً عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّي وَمِنْ جُمْلِ(٢)

وقول الآخر:

إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ بِنَشْرٍ وَتَضْيِيعِ الْحَدِيثِ قَمِينُ(٣)

فأن يجوز قطع الهمزة التي هي مختلف في أمرها وهي مفتوحة – كالهمزة التي لا تكون إلا قطعًا، نحو: همزة أحمر، وأصفر– أَوْلى وأجوز.))(٤)

فابن يعيش قد أبطل حجتي الخليل معتمدًا على الاستدلال بالأَوْلى، وذلك على النحو الآتي:

أما الحجة الأولى، وهي الفصل بين (أل) وما دخلت عليه في الشعر؛ فلا يعتبر دليلًا على أن (أل) كلها حرف التعريف، وأن اللام وحدها ليست هي حرف التعريف؛ بحجة أن اللام حرف واحد ساكن فلا يفصل مما دخل عليه، بل اللام هي حرف التعريف، لكن الهمزة لما صارت لازمة للام لسكونها ولكثرة

---

(١) سورة الأنعام، من الآيتين ١٤٣، ١٤٤.

(٢) البيت من بحر الطويل، لجميل بثينة، في ديوانه ٩٩، والشاهد في قوله: (إثنين) حيث قطعت همزة الوصل وثبتت في الدرج للضرورة. ينظر: سر صناعة الإعراب ٢٤/٢، والمقاصد النحوية ٢٠٩١/٤، والتصريح ٦٨٧/٢، والأشموني ٧٣/٤، وخزانة الأدب ٢٠٢/٧.

(٣) البيت من بحر الطويل، لقيس بن الخطيم، في ديوانه ١٦٢، برواية (بنشرٍ وتكثير)، ويروى (بنثٍّ وإفشاء)، و(بنثٍ وتكثير الوشاة)، والشاهد في قوله: (الإثنين) حيث قطعت همزة الوصل وثبتت في الدرج للضرورة. وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٠٣/١، وسر صناعة الإعراب ٢٤/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٦٦/٣، والمقاصد النحوية ٢٠٨٧/٤، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٤٢/٤.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٥–١٣٨.

استعمالها؛ صارت كالجزء منها في اللفظ فقط لا في المعنى، فليس للهمزة أثر في إفادة التعريف، ولما لزمت الهمزة اللام جرت مجرى ما هو مركب من حرفين، مثل: هل وبل، فجاز فصلها مما دخلت عليه، وقد سهّل فصلَ حرف التعريف هنا أنه حرف جاء لمعنى، وهو كلمة، والمعرّف كلمة أخرى، وقد ثبت هذا الفصل بين حروف الكلمة الواحدة، كالبيت الذي استشهد به ابن يعيش، وإذا جاز الفصل بين حروف الكلمة الواحدة فمن الأَوْلى جواز الفصل بين الكلمة وما زيد عليها لمعنى، وهو لام التعريف.

وعلة الأولوية هنا مرجعها إلى الخفة، فالفصل بين حرف التعريف وما دخل عليه أخف من الفصل بين حروف الكلمة الواحدة؛ لكون حرف التعريف زائدًا لمعنى.

وأما الحجة الثانية، وهي سماع قطع همزة (أل) فلا يعتبر دليلًا على أنها همزة قطع؛ لأن همزة (أل) مختلف فيها بين القطع والوصل، وقد سمع قطع همزة الوصل المتفق على كونها وصلًا، كالبيتين اللذين ذكرهما ابن يعيش؛ فجواز قطع همزة الوصل المختلف فيها أَوْلى.

وعلة الأولوية هنا هي أن قطع همزة الوصل خروج عن الأصل، وعليه فالمختلف عليه، وهو همزة (أل) أَوْلى بالخروج عن الأصل من المتفق عليه.

وابن يعيش في استدلاله بالأَوْلى في هذين الموضعين ليس مجتهدًا ولا منفردًا، بل هو تابع لابن جني.

قال ابن جني مبطلًا الحجة الأولى: ((وأيضًا فقد يقطعون في المصراع الأول بعض الكلمة وما هو منها أصل، ويأتون بالبقية في أول المصراع الثاني، فإذا جاز ذلك فى أنفس الكلم، ولم يدل على انفصال بعض الكلمة من بعض؛ فغير منكر أيضًا أن يفصل لام المعرفة في المصراع الأول، ولا يدل ذلك على أنها عندهم في نية الانفصال، كما لم يكن ذلك فيما هو من أصل الكلمة، قال:

يَا نَفْسِ أَكْلًا وَاضْطَجَا عًا نَفْسِ لَسْتِ بِخَالِدَهْ[1][2]

وقال مبطلًا الحجة الثانية: ((وإذا جاز قطع همزة الوصل التي لا اختلاف بينهم فيها، نحو ما أنشده أبو الحسن:

أَلَا لَا أَرَى إِثْنَيْنِ أَحْسَنَ شِيمَةً عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّي وَمِنْ جُمْلِ[3]

وقول الآخر:

إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ بِنَشْرٍ وَتَضْيِيعِ الْحَدِيثِ قَمِينُ[4]

فإنه يجوز قطع الهمزة التي هي مختلف في أمرها، وهي مفتوحة أيضًا؛ مشابهة لما لا يكون من الهمز إلا قطعًا، نحو: همزة أحمر وأصفر ونحوهما، أوَلْى وأجدر.))[5]

(١) سبق تخريجه ص ٨٤٧.

(٢) سر صناعة الإعراب ٢/٢٣.

(٣) سبق تخريجه ص ٨٤٨.

(٤) سبق تخريجه ص ٨٤٨.

(٥) سر صناعة الإعراب ٢/٢٤، ٢٥.

المطلب الثالث

استدلال ابن يعيش بالأَوْلى لتأصيل استعمال لغوي من جهة القياس

حذف ياء المتكلم من المنادى

للعرب ست لغات[١] في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان صحيحًا، غير أب ولا أم، نحو: يا غلام، أجودها -كما قال ابن يعيش- يا غلامِ، بحذف ياء المتكلم استغناء بالكسرة قبلها، كقوله -تعالى-: ﴿**يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ**﴾[٢]، وقوله -تعالى-: ﴿يَا قَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾[٣].

وقد اعتمد ابن يعيش -فيما اعتمد عليه- في إثبات جواز حذف الياء في هذه اللغة استغناء بالكسرة على الاستدلال بالأَوْلى.

قال ابن يعيش: ((متى أضافوا المنادى إلى ياء النفس ففيه لغات، أجودها حذف الياء والاكتفاء منها بالكسرة، وذلك نحو: يا قومِ لا بأس، ويا غلامِ أقبل، وقال -تعالى-: ﴿**يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ**﴾[٤]، لم يثبتوا الياء ها هنا كما لم يثبتوا التنوين في المفرد، نحو: يا زيدُ؛ لأنها بمنزلته إذ كانت بدلاً منه، وذلك أن الاسم مضاف إلى الياء، والياء لا معنى لها، ولا تقوم بنفسها إلا أن تكون في الاسم المضاف إليها، كما أن التنوين لا يقوم بنفسه حتى يكون في اسم، فلما كانت الياء كالتنوين، وبدلًا منه؛ حذفوها في الموضع الذي يُحْذَف فيه التنوين تخفيفًا لكثرة الاستعمال، والنداء، ولم يُخِلّ حذفها بالمقصود؛ إذ كان في اللفظ ما يدل عليها، وهو الكسرة قبلها ... وإذا كانوا قد حذفوا الياء اجتزاء بالكسرة قبلها في غير النداء، كان جوازه في النداء الذي هو باب حذف وتغيُّرٍ

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد ١٠٨٣/٢، وأوضح المسالك ٢٩/٤، وشرح قطر الندى ٢٠٤.

(٢) سورة الزمر، من الآية ١٦.

(٣) سورة هود، من الآية ٥١.

(٤) سورة الزمر، من الآية ١٦.

أوْلى وأجدر بالجواز؛ ألا ترى أنك تحذف منه التنوين، نحو: يا زيدُ، وتُسوّغ فيه الترخيم، نحو: يا حارِ، فاعرفه.))[1]

فابن يعيش هنا يحتج لهذه اللغة –لغة حذف الياء استغناء عنها بالكسرة في المنادى– بأمرين:

الأول: القياس على التنوين؛ لوجوه الشبه التي ذكرها ابن يعيش بين ياء المتكلم والتنوين في النداء.

الثاني: الاستدلال بالأَوْلى، وبيانه: أنه إذا ثبت حذف ياء المتكلم في غير النداء في نحو قوله –تعالى–: ﴿**فَبَشِّرْ عِبَادِ**﴾[2] فحذفها في النداء أَوْلى وأجدر؛ لأن النداء باب يكثر فيه الحذف والتغير، كما في: يا زيد، بحذف التنوين، وقولهم في ترخيم يا حارث: يا حار، بحذف الحرف الأخير.

وقد بنى ابن يعيش استدلاله بالأَوْلى هنا على علة كثرة الاستعمال للنداء، وكثرة التغير فيه والحذف، فهو أوْلى من غيره بالتخفيف القائم على الحذف والاستغناء.

واستدلال ابن يعيش بالأَوْلى هنا ليس لتأييد رأيه في مسألة خلافية، بل لتأصيل استعمال لغوي من جهة القياس.

وقد سبق سيبويه إلى الاستدلال بالأَوْلى في هذا الموضع أيضًا، فقال: ((وكانت الياء حقيقة بذلك لما ذكرتُ لك؛ إذ حذفوا ما هو أقل اعتلالًا في النداء، وذلك قولك: يا قومِ لا بأسَ عليكم، وقال الله –جل ثناؤه–: ﴿**يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ**﴾[3].))[4]

وهذا يعني أن حذف الياء من المنادى عند سيبويه أَوْلى من حذف التنوين من المنادى.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣٤٩/١.

(٢) سورة الزمر، من الآية ١٧.

(٣) سورة الزمر، من الآية ١٦.

(٤) كتاب سيبويه ٢٠٩/٢.

وقد أكد الفارسي ذلك بقوله في التعليقة على كتاب سيبويه: ((قال: وكانت الياء حقيقة بذلك؛ إذ حذفوا ما هو أقل اعتلالًا -يعني التنوين- في النداء.))[1]

وعلى هذا فثمة فرق واضح بين سيبويه وابن يعيش في هذا الاستدلال بالأَوْلى هنا، فقد جعل سيبويه حذف الياء في النداء أَوْلى من حذف التنوين في النداء، أما ابن يعيش فقد جعل حذف الياء في النداء أَوْلى من حذفها في غير النداء.

فهما وإن كانا مشتركين في مجمل الاستدلال بالأَوْلى على حذف الياء، لكنهما مختلفان في تحديد ما حذف الياء أولى منه؛ وعليه فابن يعيش في استدلاله بالأَوْلى هنا مجتهد لا مقلد لسيبويه.

قلب ياء المتكلم ألفاً مع قلب الكسرة قبلها فتحة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

من اللغات الواردة عن العرب في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم: قلب ياء المتكلم ألفًا بعد قلب الكسرة قبلها فتحة، فيقولون في: يا غلامِيَ: يا غلامَا، فقلبوا الكسرة قبل الياء فتحة لتنقلب الياء المتحركة بعد الفتحة ألفًا، ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿**يَا أَسَفَى عَلَى يُوسُفَ**﴾[2]، وقوله -تعالى-: ﴿**يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ**﴾.[3]

وقد حاول ابن يعيش أن يؤصل هذه اللغة من جهة القياس، فاعتمد -فيما اعتمد عليه- على الاستدلال بالأَوْلى.

قال ابن يعيش: ((اللغة الرابعة: أن تبدل من الياء ألفًا؛ لأنها أخف، وذلك أنهم استثقلوا الياء وقبلها كسرة فيما كثر استعماله، وهو النداء، فأبدلوا

(١) التعليقة على كتاب سيبويه ١/٣٥٠.

(٢) سورة يوسف، من الآية ٨٤.

(٣) سورة الزمر، من الآية ٥٦.

من الكسرة فتحة، وكانت الياء متحركة، فانقلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فقالوا: يا غلامَا، ويا زيدَا في: يا غلامِيَ، ويا زيدِيَ... على أنه في لغة طيئ يبدلون من الياء الواقعة بعد الكسرة ألفًا، فيقولون في فَنِيَ : فَنَى، وفي بَقِيَ: بَقَى، قال الشاعر:

وما الدُّنْيَا بِبَاقَاةٍ عَلَيْنا(١)

يريد: بباقِيَة، وفي جارِيَة: جاراة، وهو كثير، وإذا ساغ ذلك في غير النداء، ففي النداء أوْلى لكثرة استعماله.))(٢)

فابن يعيش يحتج لجواز قلب الياء ألفًا بعد قلب الكسرة قبلها فتحة في المنادى بأمرين:

الأول: التعليل بطلب الخفة؛ لأن الألف أخف من الياء، وهذه الخفة مطلوبة في النداء؛ لأنه يكثر استعماله.

الثاني: الاستدلال بالأَوْلى، بمعنى أن النداء أَوْلى بهذا القلب من غيره، فقد ثبت هذا القلب في لغة طيئ، فيقولون في جارية: جاراة، وفي ناصية: ناصاة، وثبوت ذلك في غير النداء إنما هو للتخفيف، فإذا ثبت هذا في غير النداء فهو في النداء أَوْلى؛ لأن النداء كثير الاستعمال، فهو أولى بالتخفيف.

فقد بنى ابن يعيش استدلاله بالأَوْلى هنا على علة تجعل النداء أَوْلى بالقلب من غيره، وهذه العلة هي كثرة الاستعمال للنداء، وكثرة الاستعمال تتطلب التخفيف.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/٣٥٠، ٣٥١.

(٢) صدر بيت من بحر الوافر التام، وتمامه: وَلاحَيٌّ عَلَى الدُّنْيَا بِبَاقِ، ويروى (بباقاة لحي) في موضع (بباقاة علينا)، ويروى (ما حي) في موضع (ولا حي). والشاهد في قوله: (بباقاة)، والأصل بباقية، ثم قلبت الكسرة فتحة والياء ألفًا على لغة طيئ، والبيت منسوب إلى مروان بن الحكم في اللامع العزيزي في شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء المعري ١٢٠٢، وورد بلا نسبة في: عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس ١٢٠، والإنصاف ١/٦٣، والتذييل والتكميل ٤/٣٠٦، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤/١٦٩.

واستدلال ابن يعيش بالأَوْلى هنا ليس لتأييد رأيه في مسألة خلافية، بل لتأصيل لغة أو استعمال لغوي من جهة القياس.

وابن يعيش تابع لسيبويه في علة القلب في هذه اللغة، وهي التخفيف، قال سيبويه: ((وقد يبدلون مكان الياء الألف لأنها أخف، وسنبين ذلك إن شاء الله، وذلك قولك: يا ربَّا تجاوز عنا، ويا غلامَا لا تفعل.))(١)

لكن سيبويه لم يتعرض للاستدلال بالأَوْلى، وجَعْل النداء أولى من غيره بهذا القلب، فالاستدلال بالأَوْلى هنا قد انفرد به ابن يعيش.

(١) كتاب سيبويه ٢/٢١٠.

المطلب الرابع

استدلال ابن يعيش بالأَوْلى تأييداً لرأي غيره، مع أنه عنده مرجوح

استعمال (إنّ) بمعنى (نعم) في قراءة: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[1]

عرض ابن يعيش لتوجيه قراءة: ﴿إِنَّ هَـذَانِ لَسَـاحِرَانِ﴾ بتشديد نون (إنّ)، وبالألف في(هذان)، وذهب إلى أن أفضل الأقوال فيها: أنها على لغة من يلزم الألف المثنى، ثم عرض لقولين آخرين، منهما: أن (إنّ) بمعنى نعم، واحتج ابن يعيش على جواز هذا القول بأدلة، منها: الاستدلال بالأَوْلى.

قال ابن يعيش: "وأما قراءة الجماعة: ﴿إِنَّ هَـذَانِ لَسَـاحِرَانِ﴾، فأمثل الأقوال فيها: أن تكون على لغة بني الحارث في جعلهم المثنى بالألف على كل حال، كأنهم أبدلوا من الياء ألفًا لانفتاح ما قبلها، وإن كانت ساكنة، كقولهم في يَيْأَسُ: يَاءَسُ... وقال قوم: (إنّ) ها هنا بمعنى (نعم)، والمعنى: نعم هذان لساحران، واللام مزيدة للتأكيد، وكان محلها أن تكون في الاسم، إلا أنهم أخروها إلى الخبر لوجود لفظ (إنّ)، وإنْ كانت بمعنى (نعم). وإذا كانوا قد أخروا لام التأكيد من الاسم إلى الخبر، نحو قوله:

---

(١) سورة طه، من الآية ٦٣. قرأ ﴿إنّ هذان﴾ بتشديد نون (إنَّ): نافع، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وأبو بكر عن عاصم، وقرأ ﴿إنْ هذان﴾ بسكون النون: ابن كثير، وحفص عن عاصم. ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ٤١٩، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٢٤٢، ومعاني القراءات لأبي منصور الأزهري ١٤٩/٢، والحجة للقراء السبعة للفارسي ٢٢٩/٥.

أُمُّ الحُلَـــيْسِ لَعَجُـــوزٌ شَـــهْرَبَهْ تَرْضَى مِن اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ[1]

على توهم (إنّ) لكثرة دخولها على المبتدأ؛ فلأن يؤخروها مع وجود لفظها أجدر... وقد جاءت (إنّ) بمعنى (نعم) كثيرًا. قال الشاعر:

بَكَـرَ العَـوَاذِلُ فِي الصّـبُو حِ يَلُمْنَـــنِي وأَلُومُهُنّـــه

ويَقُلْـــنَ شَـــيْبٌ قَـــدْ عَـــلا كَ وقَـدْ كَـبِرْتَ فَقُلْـتُ: إنَّـهْ[2]

أي: نعم، هو كذلك، والهاء لبيان الحركة. وقال الآخر:

قَـالُوا: غَـدَرتَ، فَقُلْـتُ: إنَّ، ورُبَّمَـا نَالَ العُلا وشَفَى الغَلِيلَ الغَادِرُ[3].[4]

---

(١) البيت من الرجز التام، لرؤبة بن العجاج، في ملحقات ديوانه ١٧٠، وقيل لعنترة بن عروس. الحليس: تصغير حَلْس، وهو كساء رقيق يوضع تحت البرذعة، وأم الحُلَيس: كنية الأتان، وكنيت هذه المرأة بهذه الكنية تشبيهًا لها بالأتان. وشهربة: طاعنة في السن. من اللحم: بدل اللحم، فـ (من) بمعنى البدل. والشاهد في دخول اللام في خبر المبتدأ على توهم (إنّ)، وقيل في تخريجه: لهي عجوز على تقدير مبتدأ محذوف. والبيت منسوب إلى رؤبة في التصريح ٢١٦/١، ومنسوب إلى رؤبة أو عنترة بن عروس في المقاصد النحوية ٥٠٧/١، وشرح شواهد المغني ٦٠٤/٢، ومنسوب إلى عنترة بن عروس في شرح أبيات مغني اللبيب ٣٤٧/٤، وخزانة الأدب ٣٢٦/١٠.

(٢) البيت من مجزوء الكامل، لعبيد الله بن قيس الرقيات، في ديوانه ٦٦، برواية (بكرت عليّ عواذلي ... يلحينني وألومهنّه)، والشاهد في قوله: (إنّه) حيث استعملت (إنّ) بمعنى (نعم) . ينظر البيت في: كتاب سيبويه ١٥١/٣، والأصول في النحو ٣٨٣/٢، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٣٢٣/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢/٢، ومغني اللبيب ٥٧.

(٣) البيت من بحر الكامل التام، لمسعود الأسدي، ويروى (ونال المنى)، والشاهد في استعمال (إنّ) بمعنى (نعم). ينظر البيت في: محاضرات الأد باء للراغب الأصفهاني ٣٥٨/١، وأمالي ابن الشجري ٤٢/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب ١٩٠/١، وخزانة الأدب ٢١٥/١١، والمعجم المفصل في شواهد العربية ٢٤٠/٣.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٣٥٧/٢ – ٣٥٩.

فابن يعيش يحتج لاستعمال (إنّ) بمعنى (نعم) بالسماع، فقد ذكر كثرة استعمال (إنّ) بمعنى (نعم)، كما في الأبيات التي ذكرها.

ووأورد ابن يعيش اعتراضًا محتملًا على توجيه القراءة بكون (إنّ) بمعنى (نعم)، ويتمثل هذا الاعتراض في: أنها لو كانت بمعنى (نعم) لدخلت اللام على المبتدأ؛ إذ لا موجب لنقلها إلى الخبر؛ لأن (إنّ) هنا ليست المؤكدة، وإنما هي حرف بمعنى (نعم).

وأجاب ابن يعيش عن هذا الاعتراض بأن اللام هنا أخرت إلى الخبر – وحقها أن تكون في المبتدأ– للتشابه اللفظي بين (إنّ) بمعنى (نعم)، و(إنّ) المؤكدة، وهنا يأتي دور الاستدلال بالأَوْلى، فإذا ثبت دخول اللام في الخبر مع عدم وجود لفظ (إنّ) اعتمادًا على توهمها في: (أمّ الحليس لعجوز)، فدخولها في الخبر مع وجود لفظ (إنّ) أوْلى وأجدر، حتى لو كانت بمعنى (نعم)؛ نظرًا للتشابه اللفظي.

فابن يعيش –كما نرى– قد بنى هذا الاستدلال بالأَوْلى على علة المشابهة في اللفظ دون المعنى، بين (إنّ) بمعنى (نعم)، و(إنّ) المؤكدة.

ولكن يؤخذ على ابن يعيش أنه قاس استدلاله بالأَوْلى في الآية الكريمة حملًا على بيت شاذ، دخلت اللام فيه على الخبر للضرورة[1]، ولا يصح حمل القرآن على الشاذ والضرورة.

كما نلاحظ أن ابن يعيش هنا لم يرجح هذا الوجه، بل الراجح عنده أن هذه القراءة محمولة على لغة من يلزم الألف المثنى، ومعنى هذا أن ابن يعيش استعمل الاستدلال بالأَوْلى هنا ليس تأييدًا لرأيه الذي رجحه، بل لتأييد رأي غيره، وهو عنده مرجوح.

(١) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه ١٠/٤، وسر صناعة الإعراب ٥٩/٢.

المطلب الخامس
إبطال ابن يعيش استدلال غيره بالأَوْلى
منع صرف المنصرف

للنحويين في منع صرف المنصرف أربعة مذاهب[1]:

الأول: عدم الجواز مطلقًا، لا في السعة، ولا في الضرورة، وهو مذهب أكثر البصريين، وأبي موسى الحامض من الكوفيين.

الثاني: الجواز للضرورة، وهو مذهب الكوفيين، ووافقهم الأخفش، وأبو علي الفارسي، واختاره الأنباري، وابن مالك.

الثالث: الجواز مطلقًا في السعة والضرورة، وهو مذهب ثعلب.

الرابع: الجواز للضرورة في الأعلام فقط، وهو مذهب السهيلي.

والظاهر من كلام ابن يعيش موافقة السهيلي، فيجيز ذلك في الضرورة بشرط أن يكون علمًا، فإذا لم يكن علمًا فلا يجوز منعه الصرف.

قال ابن يعيش: ((واعلم أن النصوص الواردة في هذا الباب ليس ردها بالسهل، والمذهب فيه منع صرف المنصرف من الأسماء، إذا كان فيه علة واحدة من العلل التسع، حتى لو اجتمع معها علة أخرى، امتنع من الصرف في حال الاختيار والسعة، فللضرورة اعتُبر مطلق الثِّقل، وفي حال الاختيار اعتُبر ثقل مخصوص، فإذا اعتبرت النصوص الواردة في هذا الباب كان أكثرها أعلامًا معارف، فامتنع الصرف للضرورة بسبب واحد من سببين، فلو جاء مثل: رجل، وفرس، وأريد منعه الصرف للضرورة لم يجز عندي، فأمّا

(١) ينظر الخلاف في منع صرف المنصرف في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٩٣/١، والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٠٣/٢، وشرح الكافية الشافية ١٥٠٩/٣، وارتشاف الضرب ٨٩٢/٢، وتوضيح المقاصد ١٢٢٧/٣، وتمهيد القواعد ٤٠٨٢/٨، والمقاصد الشافية ٦٩٧/٥، وهمع الهوامع ١٣٢/١.

صاحب الكتاب فإنه اختار منع جواز صرف ما ينصرف في الضرورة، وهو مذهب سيبويه، والأكثر من البصريين، وقد ذكرت حجتهم في ذلك.))[١]

وقد عرض ابن يعيش استدلال ابن السراج بالأَوْلى[٢] على جواز منع صرف المنصرف للضرورة، ولكن ابن يعيش لم يُسلّم بهذا الاستدلال، فقال: ((وكان أبو بكر بن السراج يقول: لو صحت الرواية في ترك صرف ما ينصرف ما كان بأبعد من قوله:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَه قَالَ قَائَلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجِيبُ[٣]

إنما هو (فبينا هو)، فحذف الواو من (هو)، وهي متحركة من نفس الكلمة، وإذا جاز حذف ما هو من نفس الحرف كان حذف التنوين الذي هو زيادة للضرورة أولى. والذي ذكره ابن السراج لا أراه؛ لأن التنوين حرف دخل لمعنى، فإذا حُذف أَخَلَّ بذلك المعنى، وليس كذلك ما هو من نفس الكلمة؛ ألا ترى أنه لما اجتمع التنوين مع ياء المنقوص، في مثل: قاضٍ، ومع المقصور في مثل: عَصًا، واقتضت الحال حذف أحدهما؛ حُذِف لام الكلمة، وبقي التنوين؛ لأن حذف التنوين ربما أوقع لبسًا، وليس كذلك حذف الواو من قوله: فبيناه يشري رحله.))[٤]

فابن السراج يستدل بالأَوْلى على حذف التنوين من المنصرف للضرورة، فقد جعله أَوْلى من حذف الواو من (هو) للضرورة؛ لأن الواو حرف من نفس

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/١٩١.

(٢) ينظر استدلال ابن السراج بالأَوْلى في هذه المسألة في الأصول في النحو ٣/ ٤٣٩.

(٣) البيت من بحر الطويل، للعجير السلولي، وقيل للمخلب الهلالي، ويروي (طويل)، و(ذلول) في موضع (نجيب)، والملاط: ما ولي العضد من الجنب، والشاهد في حذف الواو من الضمير المنفصل (هو) في قوله: (فبياه)، والأصل فبينا هو. ينظر البيت في: الأصول في النحو ٣/٤٣٩، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/١٩٤، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/٢١٩، والخصائص ١/٧٠، والإنصاف ٢/٤١٧.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١/١٩٠، ١٩١.

الكلمة، وهو متحرك، فإذا جاز حذفه كان حذف التنوين للضرورة أوْلى؛ لأن التنوين حرف زائد على حروف الكلمة، وهو ساكن.

ولم يُسلِّم ابن يعيش بهذا الاستدلال بالأَوْلى، بل أبطله محتجًّا بأن التنوين حرف زائد لمعنى، فبقاؤه حفاظًا على هذا المعنى أولى من حذف حرف من نفس الكلمة، ومما يؤكد ذلك قولهم: قاضٍ، وعصًا، بحذف ياء قاضٍ، وألف عصًا، وبقاء التنوين فيهما.

والحق مع ابن يعيش لما احتج به، فلا يصلح استدلال ابن السراج بالأَوْلى هنا.

على أن ابن يعيش ليس مجتهدًا في إبطاله هذا الاستدلال، بل هو ناقل لذلك عن السيرافي، وذلك في قوله معقبًا على استدلال ابن السراج بالأَوْلى: ((قال أبو سعيد: والذي قاله وجه، غير أن حذف التنوين عندي –وإن كان زائدًا– أقبح من حذف الواو في (هو)؛ لأن التنوين علامة تفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف، وسقوطه يوقع اللبس، وحذف الواو من (هو) لا يوقع لبسًا، ولا يلحقه بغير بابه.))[1]

وعلى كلٍّ فابن يعيش لم يعرض الاستدلال بالأَوْلى هنا لترجيح رأي، أو تأصيل استعمال، بل ليبطل هذا الاستدلال بالأَوْلى.

(١) شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ١/١٩٤.

خاتمة

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا البحث؛ فله الفضل والمنة، والصلاة والسلام على سيدنا محمد شفيع الأمة، وعلى آله وصحبه ذوي الفضل والهمة، وبعد:

فهذه أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال دراسة الاستدلال بالأَوْلى عند ابن يعيش، في شرحه على المفصل:

١- يُعدّ الاستدلال بالأَوْلى من أدلة النحو القياسية الفرعية.
٢- ليس المقصود بالاستدلال بالأَوْلى ما سماه السيوطي قياس الأَوْلى.
٣- الاستدلال بالأَوْلى قد يكون بحمل الفرع على الأصل، وقد ورد في البحث في مسألتين، هما: (لزوم اسم الفعل النائب عن فعل أمر لازم- إبطال دعوى إعراب فعل الأمر بلام محذوفة)، وقد يكون الاستدلال بالأَوْلى بحمل الأصل على الفرع، وقد ورد ذلك في مسألة واحدة، هي: تقديم الحال على الفعل في (بيتَ بيتَ جاورني)، وقد يتحقق الاستدلال بالأَوْلى بلا أصل ولا فرع ، كما في باقي مسائل البحث.
٤- الغالب في استدلالات ابن يعيش بالأَوْلى أنه يستدل به لتأييد رأيه، وتأكيد مذهبه، وذلك في مسائل المطلب الأول من المبحث الثاني.
٥- قد يستدل ابن يعيش بالأَوْلى لإبطال رأي مخالفه، كما في المطلب الثاني من المبحث الثاني.
٦- قد يستدل ابن يعيش بالأَوْلى لتأصيل استعمال لغوي من جهة القياس، كما في المطلب الثالث من المبحث الثاني.
٧- قد يستدل ابن يعيش بالأَوْلى تأييدًا لرأي غيره، مع أنه عنده مرجوح، كما في المطلب الرابع من المبحث الثاني.
٨- قد يورد ابن يعيش استدلال غيره بالأَوْلى ليبطله، كما في المطلب الخامس من المبحث الثاني.

٩- يعتمد ابن يعيش دائمًا في استدلاله بالأَوْلى على علة نحوية، وقد تنوعت هذه العلل وتعددت؛ وقد تم بيان ذلك في كل مسألة.

١٠- الغالب في استدلات ابن يعيش بالأَوْلى أنه مجتهد فيها، وليس تابعًا لغيره.

١١- أحيانًا يكون ابن يعيش تابعًا ومقلدًا لغيره في الاستدلال بالأَوْلى، وقد ثبت ذلك في خمس مسائل، وهي: الغالب في أسماء الأفعال أن تكون بمعنى الأمر- امتناع بناء الماضي على الكسر- (إذٍ) المنونة مبنية- إبطال دعوى إعراب فعل الأمر بلام محذوفة- حرف التعريف في (أل).

١٢- قد يبني ابن يعيش استدلاله بالأَوْلى على أمر مختلف فيه؛ ومن ثم لا يكون ملزمًا إلا لمن أقرّ به، كما في مسألة (ندبة المضاف إلى ياء المتكلم على لغة تسكين الياء).

١٣- جانبه الصواب -فيما أرى- في استدلاله بالأَوْلى في مسألة واحدة؛ لأنه بناه على علة لا يُسلّم بها، وذلك في مسألة (امتناع نيابة المفعول الثاني عن الفاعل في باب (ظنّ).

١٤- يؤخذ على ابن يعيش أنه قاس استدلاله بالأَوْلى في توجيه قراءة قرآنية حملًا على بيت فيه شذوذ أو ضرورة، وذلك في مسألة استعمال (إنّ) بمعنى (نعم)، ولا يصح حمل القرآن على الشاذ أو الضرورة.

التوصيات:

يوصي الباحث بمزيد من الدراسات التطبيقية لأصول النحو، وأدلته القياسية؛ لبيان طريقة الاستدلال بها في تقرير القواعد النحوية.

ثبت المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د: رجب عثمان محمد، مراجعة د: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٣- أسرار العربية، لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٤- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٥- أصول النحو العربي، للدكتور محمد خير الحلواني، الناشر الأطلسي، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.

٦- إعراب القرآن للنحاس، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٧- الأعلام للزركلي، دارر العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م.

٨- الإغراب في جدل الإعراب، وطبع معه كتاب لمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

٩- أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩١م.

١٠- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لأبي الحسن القفطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ- ١٩٨٢م.

١١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
١٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر.
١٣- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا.
١٤- الإيضاح لأبي علي الفارسي، تحقيق د: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
١٥- تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، نقله إلى العربية عبد الحليم النجار، الطبعة الخامسة، دار المعارف.
١٦- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام، تحقيق د: عباس مصطفى الصالحى، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١٧- التذييل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل لأبى حيان الأندلسي، تحقيق أد: حسن هنداوى، دار القلم، دمشق، الأجزاء من ١ إلى ٥، وباقي الأجزاء من نشر دار كنوز إشبيليا.
١٨- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق د: عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
١٩- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق مجموعة من الأساتذة، دار السلام، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٢٠- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي المعروف بابن أم قاسم، تحقيق د: عبد الرحمن علي بن سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ -٢٠٠٨م.

٢١- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د: فخر الدين قباوة، وأ: محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
٢٢- حاشية الصبان علي شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٢٣- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق د: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠١هـ.
٢٤- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٢٥- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٢٦- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٢٧- ديوان جميل بثينة، دار صادر، بيروت.
٢٨- ديوان أبي ذؤيب الهذلي، تحقيق د: أحمد خليل الشال، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، بورسعيد، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
٢٩- ديوان رؤبة بن العجاج، اعتني بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت.
٣٠- ديوان زهير بن أبي سلمى، اعتنى به وشرحه حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٣١- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق د: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت.

٣٢- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق د: ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت.
٣٣- ديوان الهذليين، لمحمد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
٣٤- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق د: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.
٣٥- سر صناعة الإعراب لابن جني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٣٦- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، تحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٣٧- شرح أبيات سيبويه، ليوسف بن أبي سعيد السيرافي، تحقيق د: محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر، مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
٣٨- شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، ١٣٩٣هـ-١٤١٤هـ.
٣٩- شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، ومحمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني.
٤٠- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٤١- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د: عبد الرحمن السيد، د: محمد بدوى المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٤٢- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٤٣- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور، تحقيق د: صاحب أبو جناح.
٤٤- شرح شواهد المغني للسيوطي، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
٤٥- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث بالقاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
٤٦- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ.
٤٧- شرح كافية ابن الحاجب لرضى الدين الإستراباذي، تحقيق د: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس ببنغازي، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
٤٨- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ-١٩٨٢م.
٤٩- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
٥٠- شرح المفصل لابن يعيش، قدم له د: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٥١- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لابن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطا، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٥٢- العبر في خبر من غبر، لشمس الدين الذهبي، تحقيق محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.
٥٣- علل النحو لابن الوراق، تحقيق محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٥٤- عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس، تحقيق بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم – الجفان والجابي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٥٥- الاقتراح في أصول النحو وجدله، لأبي بكر السيوطي، تحقيق: محمود فجال، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
٥٦- كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
٥٧- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب، تحيق د: محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
٥٨- اللامع العزيزي في شرح ديوان المتنبي، لأبي العلاء المعري، تحقيق محمد سعد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
٥٩- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق د: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٦٠- لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
٦١- لمع الأدلة في أصول النحو، مطبوع مع كتاب الإغراب في جدل الإعراب لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، الطبعة الثانية، بيروت، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م
٦٢- مجمل اللغة لأحمد بن فارس، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٦٣- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء للراغب الأصفهاني، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
٦٤- المحتسب في بيان وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، نشر وزارة الأوقاف بمصر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٦٥- المختصر في أخبار البشر، للملك المؤيد أبي الفداء، المطبعة الحسينية المصرية، الطبعة الأولى.
٦٦- المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
٦٧- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي، تحقيق د: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار المنار، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٦٨- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق وتعليق د: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.
٦٩- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن على الفيومى، المكتبة العلمية، بيروت.
٧٠- معاني القراءات لأبي منصور الأزهري، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
٧١- معاني القرآن للأخفش، تحقيق د: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
٧٢- معاني القرآن للفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى.

٧٣- معجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
٧٤- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٧٥- المعجم المفصل في شواهد العربية، للدكتور إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
٧٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق د: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.
٧٧- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق مجموعة من الأساتذة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
٧٨- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، لبدر الدين العيني، تحقيق أد: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
٧٩- مقاييس اللغة لأحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٨٠- المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
٨١- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تحقيق علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.
٨٢- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
٨٣- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٠٠م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة.	٨٠٧
تمهيد: (ترجمة ابن يعيش).	٨١١
المبحث الأول: الدراسة النظرية.	٨١٤
المطلب الأول: تعريف الاستدلال بالأَوْلى.	٨١٥
المطلب الثاني: الفرق بين الاستدلال بالأَوْلى وما سماه السيوطي قياس الأوْلى.	٨١٩
المطلب الثالث: الاعتداد بالأَوْلى دليلًا من أدلة النحو القياسية.	٨٢١
المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية.	٨٢٤
المطلب الأول: استدلال ابن يعيش بالأَوْلى لتأييد رأيه.	٨٢٥
المطلب الثاني: استدلال ابن يعيش بالأَوْلى لإبطال رأي مخالفه.	٨٤٥
المطلب الثالث: استدلال ابن يعيش بالأَوْلى لتأصيل استعمال لغوي من جهة القياس.	٨٥١
المطلب الرابع: استدلال ابن يعيش بالأَوْلى تأييدًا لرأي غيره، مع أنه عنده مرجوح.	٨٥٦
المطلب الخامس: إبطال ابن يعيش استدلال غيره بالأَوْلى.	٨٥٩
خاتمة .	٨٦٢
ثبت المراجع.	٨٦٤
فهرس الموضوعات .	٨٧٢